البنية الاجتماعية والنظام السياسي في شامل اليمن

د. ناصر محمد ناصر

جهة النشر جامعة الملكة أروى

copyrights©**2015**

البنية الاجتماعية والنظام السياسي في شمال اليمن
1962 -1978م

د. ناصر محمد ناصر

أستاذ العلوم السياسية المشارك بجامعة الحديدة

مقدمة

تعمل الأنظمة السياسية في العالم الثالث في بيئة تتداخل فيها البنى الاجتماعية، والقبلية، والعشائرية، والدينية، والطائفية، مع مؤسسة الدولة. ويؤدي طول استمرار هذه المكونات الاجتماعية في مؤسسة الدولة إلى تجذرها، ومن ثم سيطرتها على مفاصل جهاز الدولة، مما يؤدي إلى غلبة السلطة التنفيذية على كل من السلطتين التشريعية والقضائية. وهذا يؤدي بدوره إلى تهميش المجتمع المدني، وتضاؤل قوة الرأي العام، ومن ثم ضعف الرقابة على أداء السلطة، الأمر الذي يخلق بيئة مواتية لتفشي الفساد. وهكذا تدخل الدولة والمجتمع في دوامة من الإحباطات والانتكاسات، التي قد تؤدي في نهاية المطاف إلى خراب الدولة وضياع المجتمع، الذي تغلب عليه في الأساس ثقافة سياسية تتسم بالفساد والسلبية، حيث يمجد الناس الشخص لماله وسلطته، بصرف النظر عن كيفية اكتساب ذلك المال، وكيفية توظيف تلك السلطة ولمصلحة من. وتعاني اليمن من مثل هذه الوضعية، بالإضافة إلى كونها تعاني من معضلة مزمنة تميزها عما عداها من دول العالم الثالث، وهي المعضلة البيئية المتمثلة في ندرة الموارد المائية، والتي تنعكس بدورها على الوضع الاقتصادي، بما له من نتائج وإفرازات سلبية على صعيد كل من الوضع الاجتماعي والسياسي.

تعريف المفاهيم:

البنية هي ترتيب الأجزاء التي يتألف منها الشيء، وتطلق أيضاً على الكل الذي يتألف من أجزاء تربط بينها علاقة. وأول من صاغ مفهوم البنية هو كورت جولد شتاين (1878 - 1965م)، نتيجة لدراسته للدماغ البشري الذي كشف أن أجزاء الدماغ ليست مستقلة وإنما تربط بينها علاقات وروابط، فكان أول من سمى الكل المترابط بالبنية[1]. وانتقل هذا المفهوم إلى علم النفس لدراسة عملية الإدراك، ثم انتقل إلى علم الاجتماع، ثم إلى العلوم

1 - محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين، جـ 10، دار المعرفة، بيروت، 1971م، ص 309. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر كميل الحاج، الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2000م، ص121.

الاقتصادية والسياسية[1]. ويقصد بالبنية الاجتماعية في هذه الدراسة، مجموعة الروابط والعلاقات الأسرية والقبلية والعشائرية التي لها تأثير على مجرى تطور النظام السياسي اليمني.

ويعرّف النظام بأنه مجموعة العناصر المادية وغير المادية التي تترابط ترابطاً حركياً يجعلها تؤلف كلاً منظماً[2]، ويعرّف النظام السياسي بأنه مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها آلية القرار السياسي[3]. ويتم التمييز بين نظام سياسي وآخر بالنظر إلى الهيئة التي يصدر عنها القرار السياسي، فإذا كانت هذه الهيئة مسندة لشخص واحد منتخب ومنفصل عن البرلمان كان النظام رئاسياً، وإذا كانت مسندة لحكومة مسئولة تجاه البرلمان، كان النظام برلمانياً[4]. وتعد الأنظمة المختلطة أنظمة تحولية. ويفرق البعض بين النظام السياسي والمنتظم السياسي. فالنظام السياسي يعني مجموعة المؤسسات والقوانين الحاكمة، والنخبة السياسية الموجهة والحاكمة لتلك المؤسسات، بينما يعني المنتظم السياسي بالإضافة إلى ما سبق، المؤسسات الحزبية، وجماعات الضغط المنظمة، وكل الفعاليات الاجتماعية التي لها تأثير على القرار السياسي[5]، فالنظام السياسي طبقاً لهذا الرأي جزء من المنتظم السياسي، الذي يعد أعم وأشمل من سابقه. وتقاس فاعلية النظام السياسي بقدرته على أداء وظائفه التشريعية والتنفيذية والقضائية، وقدرته على التعامل مع الضغوط النابعة عن مطالب المشاركة، وقدرته على رعاية وضبط وتنظيم المصالح للقوى والجماعات والتنظيمات الفاعلة في المجتمع، وقدرته على الاتصال السياسي الفعال مع البيئة المحيطة داخلياً وخارجياً واستشعار متطلباتها وإملائهما[6].

مشكلة الدراسة:

تتركز مشكلة الدراسة حول المحور الذي تثيره الأسئلة التالية وهي: لماذا لم تعمّر الجمهورية في شمال اليمن سوى ستة عشر عاماً، عقب قيام ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام 1962؟ لماذا عادت الأسرة إلى سدة الحكم بعد هذه الفترة الوجيزة؟ ألا توجد أسباب عميقة يمكن أن تفسر لنا هذه العودة؟ ولماذا ظل النظام السياسي اليمني أسير الأسرة والقبيلة والعشيرة؟ وكيف حالت البنية الاجتماعية دون تحديث وتطوير النظام السياسي؟ وهل هناك إمكانية لكسر طوق البنية الاجتماعية التقليدية وتخفيف قبضتها على النظام السياسي؟ وما هي النتائج والآثار المستقبلية المترتبة على عدم قدرة النظام السياسي على التحرر من قيود المكون التقليدي في بنيته الاجتماعية؟

فرضية الدراسة:

يفترض الباحث أن النظام السياسي اليمني ظل ولا يزال أسير بنيته الاجتماعية التقليدية، وأن مستقبل النظام السياسي ومستقبل اليمن مرهون بقدرة قوى التغيير في المجتمع على الاجتياز بالنظام السياسي من أسر البنية الاجتماعية التقليدية إلى رحاب المجتمع وإلى فضاء العصر.

منهج الدراسة:

---

1 - كميل الحاج، مصدر سابق، ص121.

2 - الموسوعة السياسية، ط1، جـ4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981م، ص434.

3 - د. حسن صعب، علم السياسة،ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1966م، ص58.

4 - نفس المصدر السابق، ص58.

5 - نفس المصدر السابق، ص 58. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر: جبرايل إيه الموند وجي بنجهام باول الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية، ط1، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 1998م، ص،16،22،23.

6 - د. إبراهيم درويش، علم السياسة، دار النهضة العربية، بيروت، 1975م، ص286.

يعتمد البحث والتحليل في هذا البحث على توظيف منهج الجماعة، الذي يذهب إلى أن الجماعة هي وحدة التحليل الأساسية في النظام السياسي، وأن النظام السياسي ما هو إلا شبكة معقدة من الجماعات المتفاعلة والمتصارعة، وأن القرار السياسي ما هو إلا نتيجة لذلك التفاعل والصراع، وأن الجماعة هي المؤثر الحاسم على سلوك وتوجهات النظام، كونها المؤثر على سلوك وتوجهات أفرادها[1]. وميزة هذا المنهج أنه أماط اللثام عن الدور الأساسي للجماعات المرجعية، ودورها كقوى فعلية محركة للنظام، ونقل التحليل من المستوى التجريدي إلى المستوى التطبيقي العملي، إذ من الممكن مراقبة وتتبع ودراسة سلوك الجماعات[2]. إلا أن هذا المنهج لم يتمكن من صياغة نظرية عامة تفسر الفعل والقرار السياسي، قابلة للتطبيق على كل النظم السياسية، بصرف النظر عن الفروقات والاختلافات فيما بينها، حيث أن مدى تأثير الجماعة يعتمد على مدى قوة أو ضعف المؤسسة، فكلما كانت المؤسسة ضعيفة زاد تأثير ونفوذ وسطوة الجماعة، والعكس صحيح في حالة وجود مؤسسة قوية قادرة على تقييد وتحجيم دور الجماعة[3]. وعليه فهذا المنهج أكثر ملاءمة لدراسة الأنظمة السياسية في الدول النامية، التي تعد اليمن واحدة منها، وأكثر ملاءمة لدراسة النظام السياسي اليمني، الذي يعمل في ظل بيئة اجتماعية تتنفذ فيها المكونات القبلية والعشائرية والأسرية، وتكون لها فيه السيادة والغلبة على حساب المؤسسية. وبما أن المصادر التي اعتمد عليها الباحث تعبر عن وجهات نظر متعارضة ومتضاربة، وتعبر عن منازع ومصالح مختلفة، فقد عمد الباحث إلى المقارنة بينها ودراستها دراسة نقدية، بهدف مقاربة الموضوع والوقوف على أساسه، وفي حالة عدم القدرة على الوصول إلى ذلك الأساس في الجزئية موضوع النقاش، أبقى الباحث النقاش حولها مفتوحاً ولم يجزم فيها برأي.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في الكشف عن طبيعة العلاقة الرابطة بين البنية الاجتماعية والنظام السياسي، ومعرفة الآثار السلبية للبنية الاجتماعية على أداء وتطور النظام السياسي، وكيف يمكن توظيف النظام السياسي لتغيير وتحديث البنية الاجتماعية، وما الذي يمكن عمله الآن لتحرير النظام السياسي من قبضة البنية الاجتماعية، وما الذي يمكن عمله في المستقبل المنظور، وما الذي يمكن تأجيله إلى مراحل قادمة.

الإطار الزمني للدراسة:

تتناول الدراسة فترة حاسمة من تاريخ التطور السياسي لشمال اليمن، وهي الفترة الممتدة بين عام 1962 - 1978م والسبب الذي دفع الباحث إلى اختيار هذه الفترة دون غيرها، هو أن النظام السياسي، خلال هذه الستة عشر عاماً ظل يتأرجح بين القوى المحافظة، والقوى الحداثية التي أتت بها الثورة، فلم يستقر على قاعدة اجتماعية معينة، الأمر الذي يجعل من فهم هذه المرحلة أمراً مهماً، ليس لفهم البعد التاريخي القريب للنظام السياسي، وإنما لفهم التطور المستقبلي لهذا النظام، سيما وأن القوى الاجتماعية المحركة لهذا التطور مازالت فاعلة إلى اليوم. ومن المتوقع أن تستمر مفاعيلها في التأثير لمراحل تاريخية قادمة.

خطة الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من مقدمة منهجية، وخاتمة، وأربعة أجزاء هي:

أولاً: السلال بين نقاء الثورة ومتطلبات الواقع الاجتماعي.

---

[1] - د. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط7، وكالة المطبوعات، الكويت، 1984م، ص244.

[2] - د. ناصر محمد ناصر، البحث العلمي أطره وأدواته ومناهجه، ط2، مكتبة الصادق، صنعاء، 2007م، ص25.

[3] - نفس المصدر، ص26.

ثانياً: الإرياني والزحف القبلي على مواقع النظام الجمهوري.
ثالثاً: الحمدي بين الحداثة والأسرة.
رابعاً: نظام 17 يوليو ونهاية النظام الجمهوري.

أولاً: السلال بين نقاء الثورة ومتطلبات الواقع الاجتماعي

قبل الخوض في تفاصيل الصراع بين البنية الاجتماعية والنظام السياسي، علينا أن نعطي خلفية موجزة عن الواقع السياسي، والاجتماعي، والثقافي، الذي ورثته الجمهورية من الحقبة السابقة لها، وهي حقبة حكم بيت حميد الدين، لنرى ما الذي تغير في موازين القوى السياسية والاجتماعية عبر مسيرة هذا الصراع.

1 -الواقع اليمني قبل الثورة:

كانت الإمامة نظاماً سياسيا، اجتماعياً، دينياً، تداخلت فيه البنية الاجتماعية مع مؤسسة الدولة، حيث كان يقف على قمة الهرم الاجتماعي والسياسي الهاشميون، وعلى رأسهم بيت حميد الدين. فأسرة بيت حميد الدين تحديداً هي التي احتكرت الحكم، واستعانت بمن لا ترى فيهم منافسين في مجالي القضاء والتعليم. وأتى بعدهم في المكانة شيوخ القبائل، الذين كانوا أشبه بوكلاء للإمامة في مناطقهم، يؤدون لها وظيفة أمنية، واقتصادية، وعسكرية، مقابل حصولهم على بعض الامتيازات، فقد كان من مهامهم حفظ الأمن في مناطقهم، وحل المشاكل بين الأهالي، وتسهيل مهام محصلي الزكاة والتعاون معهم، وتجنيد أبناء القبائل في الحروب والحملات العسكرية، التي تقوم بها الإمامة. أما التجار فلم يظهر لهم تأثير يذكر على النظام، نظراً لمحدودية التبادل السلعي وقتها. ولم تكن هناك معارضة تذكر لنظام الإمامة حتى عام 1934م، وعقب هزيمة الجيش الامامي أمام القوات السعودية في حرب عام 34م، وخسارة اليمن لبعض أراضيها، تشكلت النواة الأولى لتلك المعارضة من أحمد المطاع، وعبد الرحمن الإرياني، وعبد السلام صبرة ،وأحمد محمد نعمان، وأحمد عبد الوهاب الوريث، وأحمد الدعيس، ومحمد محمود الزبيري، وزيد الموشكي، وأحمد الشامي[1]. وتركز الخلاف وقتها على

---

1 - بول دريش، الدولة والقبائل في تاريخ اليمن، ترجمة علي محمد زيد، مركز البحوث والدراسات اليمنية، صنعاء، ب.د.ت، ص119. لمزيد من التفاصيل حول هذه الفترة أنظر: ثورة اليمن الدستورية، تأليف المشير عبد الله السلال وآخرون، مركز البحوث والدراسات اليمنية، صنعاء، 1985، ص29،31،32 ، ود. أحمد قائد الصائدي، حركة المعارضة اليمنية في عهد الإمام يحي بن محمد حميد الدين، ط1، دار الآداب،

معارضة خلافة أحمد لأبيه، وعدم مطالبة الإمام لبريطانيا بالمحافظات الجنوبية، وعدم رغبة الإمام في إجراء إصلاحات(□).

ولكن مع حلول النصف الثاني من الخمسينيات، شهدت البلاد ثلاثة تطورات مهمة، وهي: الانفتاح النسبي على العالم الخارجي، وشق طريق صنعاء - الحديدة، وصنعاء - تعز، وعودة البعثات الطلابية والعسكرية، من الخارج. وترتب على هذه التطورات الثلاثة ميلاد برجوازية تجارية صغيرة، وميلاد شريحة مثقفين مدنيين، وميلاد نواة نخبة من العسكريين المتذمرين من النظام. وبالتالي شكلت هذه القوى الثلاث نواة معارضة، رفدت البنى الاجتماعية القبلية والدينية ذات الوزن الاجتماعي التي كانت قد بدأت معارضتها للنظام. فتبلورت مطالب المعارضة في تحويل النظام الإمامي إلى ملكية دستورية، بإيجاد مجلس شورى ينتخب نصف أعضائه ويعين الإمام النصف الآخر، وإيجاد مجالس بلدية، وإجراء إصلاح إداري، وإلغاء نظام الرهائن، والعفو العام عن المعتقلين السياسيين، وإبطال نظام البقايا، وهي إتاوات إضافية تفرض على المزارعين، ورفع مرتبات الضباط والجنود(يز).

وحيال هذا التطور النوعي انقسم البيت الحاكم إلى تيارين، تيار محافظ يتزعمه الحسن بن يحي حميد الدين، ويطالب بعدم تقديم أية تنازلات لقوى المعارضة، بحجة أن ذلك سيدفعها إلى طرح مزيد من المطالب. وتيار معتدل يتزعمه ولي العهد البدر، ويطالب بضرورة إجراء إصلاحات جزئية تلبي بعضاً من مطالب المعارضة بهدف احتوائها(يز). إلا أن هذه الحركة الاجتماعية السياسية لم تنضج، ولم تتحول المطالب التي رفعتها إلى ثقافة جماهيرية قادرة على التغيير، المسنود والمحمي بوعي الجماهير، وذلك لأسباب منها: سيادة وتفشي الأمية في المجتمع اليمني، ووجود بيئة إقليمية ودولية داعمة للتغيير الفوقي، ووفاة الإمام أحمد وصعود البدر المعروف بترددة وضعفه، الأمر الذي دفع برموز المؤسسة العسكرية إلى انتهاز الفرصة لإحداث التغيير. إن العناصر و القوى التي تلقت تعليمها في الخارج قد رفدت التغيير الاجتماعي والثقافي، وأحدثت التغيير السياسي، ولكنها بحكم حجمها أصبحت مجرد أقلية في خضم بحر القوى المحافظة التي تزاحمت على التجربة الوليدة.

2 -السلال ومقاومة القوى التقليدية:

في السابع والعشرين من سبتمبر1962م، قام الثوار بتشكيل مجلس قيادة الثورة، الذي ضم العقيد عبد الله يحيى السلال(1917 - 1994م)، والعقيد حمود الجايفي، والنقيب عبد اللطيف ضيف الله، والنقيب عبد الله جزيلان، والملازم أول علي عبد المغني، ومحمد مفرح(يز). ومن الواضح من هذه التشكيلة أن المجلس لم تمثل فيه القوى المحافظة النافذة في البلاد، والتي تحظى بوزن اجتماعي. فتم توسيع عضوية مجلس قيادة الثورة بضم آخرين، منهم القاضي عبد الرحمن الإرياني، وعبد السلام صبرة، ومحمد علي عثمان، والفريق حسن العمري(سم). ثم جاء تشكيل مجلس الوزراء ليحاول سد هذه الثغرة جزئياً، إذ تشكل المجلس من20 عضواً، منهم ثمانية

بيروت، 1983، ص54، ومحمد محمود الزبيري، مأساة واق الواق، ط2، دار الكلمة، صنعاء، 1985، ص72. وفريد هاليداي، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية، ط3، تعريب د. محمد الرميحي، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982م، ص81.

1 - أحمد الرحومي وآخرون، أسرار ووثائق الثورة اليمنية، دار العودة، بيروت، 1978م، ص28.

2 - عبد الله أحمد الثور، ثورة اليمن، ط2، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1974م، ص82،79،78.

3 - أدجار أوبلاس، الحرب في اليمن، دراسة في الثورة والحرب حتى عام 1970، ترجمة محمد عبد الخالق لاشين، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، قطر، الدوحة، 1985م، ص 97،96،94.

4 - عدنان ترسيسي، بلاد سبأ وحضارات العرب الأولى، ط2، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1990، ص620.

5 - قرار توسيع عضوية مجلس قيادة الثورة، في(ندوة الثورة اليمنية، الانطلاق، التطور، آفاق المستقبل)، جـ1، دائرة التوجيه المعنوي، صنعاء، 2004م، ص502

أعضاء من رموز القوى المحافظة، منهم القاضي محمد محمود الزبيري، والقاضي عبد الرحمن الإرياني، والقاضي عبد السلام صبره، والشيخ يحي منصور، والشيخ أمين عبد الواسع نعمان[□]. إلا أن هذا التشكيل تجاهل أهم مشائخ القبائل، وأكثرهم نفوذاً. ولسدّ هذا الخلل وتحت ضغوط القبائل الموالية للملكية والمدعومة من السعودية، لجأ قادة الثورة إلى تشكيل مجلس أعلى للدفاع الوطني، في 10 أكتوبر 62م، ضم 180 شيخاً، أنيطت بهم تشكيل الفرق القبلية للدفاع عن مناطقهم[يز]، وتم مدهم بالمال والسلاح، وأعطي كل شيخ درجة وزير والمخصص المالي لهذه الدرجة، كما طلب قادة الثورة من مصر التدخل لموازنة التدخل السعودي المساند للقوى الملكية.

والملاحظ هنا أن قرارات السلال تأرجحت بين قناعاته المثالية وتعاملاته الواقعية. فهو من جهة أراد احتكار كلية وتفاصيل القرار السياسي وحصره في شخصه، ربما بدافع صد القوى المحافظة من اختراق الثورة والسيطرة عليها. ومن جهة أخرى كان يدرك أن استمرار وبقاء الثورة مرهون بكسب وتجييش القوى المحافظة ذات الوزن الاجتماعي، للدفاع عن الثورة، فهذه هي المعادلة التي حكمت كل قرارات السلال. ومن الواضح أن القوى المحافظة أدركت هذه المعادلة ورفضتها، وطرحت معادلة أخرى مضادة، مفادها أن لا مشاركة بالدفاع عن الجمهورية الوليدة إلا بالمشاركة في صناعة القرار السياسي، وأخذت من هذا المنطلق تمارس ضغوطاً على السلال، في عدة اتجاهات، منها، الحد من تدخلات المصريين في الشأن الداخلي اليمني، وزيادة تمويل وحجم الفرق القبلية، بهدف دفع السلال إلى الاعتماد عليها، والتلكؤ في مواجهة الفرق الملكية. ولم يكن بإمكان السلال تلبية هذه المطالب، فلجأ إلى إرضاء المشائخ بإعادة تشكيل مجلس الرئاسة في 17 أبريل 63م، أُدخل فيه 12شيخاً، يمثلون أقوى مشائخ القبائل، منهم الشيخ عبد الله الأحمر، والشيخ سنان أبو لحوم، والشيخ أمين أبو رأس، والشيخ علي بن علي الرويشان، بالإضافة إلى محمد محمود الزبيري[تز]. ولإرضاء بعض المشائخ الذين لم يتم استيعابهم في مجلس الرئاسة، تم في 28 أبريل تشكيل اللجنة المركزية لشؤون القبائل، التي ضمت عدداً من المشائخ منهم غالب بن ناصر الأحمر، وعلي بن ناجي الشايف، وناصر علي البخيني، وأحمد عبد ربه العواضي، ودرهم أبو لحوم، وعبد الوهاب دويد[يز]. وتم تشكيل مجالس للمشائخ في كل قبيلة، ومنحها 05٪ من إيرادات الزكاة، ومُنح المشائخ 50٪ من مقاعد اللجان المتخصصة، كلجنة الدفاع والأمن، واللجنة الاقتصادية، واللجنة العسكرية، ولجنة التربية والتعليم[سم]. ولكن بالمقابل احتاط السلال لنفسه باحتكار القرار السياسي والعسكري والعسكري بعيداً عن هذه المجالس. كما وقع في مايو 63م على قانون يعطيه حق إعلان حالة الطوارئ في البلاد، مما دفع كلاً من عبد الرحمن الإرياني والزبيري إلى الاستقالة، والدعوة إلى عقد مؤتمر يضم كل مشائخ القبائل المناصرة للجمهورية والملكية، فعقد مؤتمر صنعاء، في 11 أغسطس[شم]. ثم انعقد مؤتمر عمران في الأول من سبتمبر من العام نفسه، الذي ضم حوالي 500 شخص جلهم مشائخ ورجال دين، مع تمثيل شكلي للمنظمات والنقابات المهنية، واتهم المؤتمرون السلال بالضعف والخضوع لإرادة المصريين. وخرج المؤتمر بمطالب أهمها: ضرورة إنشاء مجلس شورى يكون من مهامه وضع النهج السياسي للبلاد، والرقابة الكاملة على أجهزة ومؤسسات الدولة،

---

1 - قرار تشكيل أول مجلس وزراء جمهوري في(ندوة الثورة اليمنية، الانطلاق، التطور، آفاق المستقبل)، جـ1، المصدر السابق، ص503.

2 - ايلينا، جلوبوفسكايا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، ط1، ترجمة محمد علي البحر، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، 1994م، ص35.

3 - سنان أبو لحوم، اليمن حقائق ووثائق عشتها، جـ2، مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء، 2002م، ص 74،73،72.

4 - نفس المصدر السابق، ص75،76.

5 - محمد علي الشهاري، مجرى الصراع بين القوى الثورية والقوى اليمينية منذ قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م، وحتى قيام حركة 13 يونيو 1974م، مطابع 14 أكتوبر، عدن، 1990م، ص68،63، و إلينا جلوبوفسكايا، مصدر، سابق، ص 53،52،35.

6 - أحمد جابر عفيف، الحركة الوطنية في اليمن، ط1، دار الفكر، دمشق، 1982م، ص 134.

وإجراء انتخابات عامة، والحد من صلاحيات القادة العسكريين، في المناطق الخاضعة لنفوذ المشائخ، وسحب الفرق العسكرية من المناطق القبلية التي لا توجد فيها مواجهات عسكرية، وإيجاد جيش قبلي مكون من 28 ألف مقاتل[1]. وقد رفض السلال هذه المطالب جملة وتفصيلاً، إذ يبدو أنه رأى فيها مجرد حيلة تخفي وراءها الصراع على النفوذ والسلطة، فتأسيس جيش قبلي موازٍ لجيش الدولة الوليد لا يعني أقل من إخضاع كل من المؤسسة العسكرية ورئاسة الدولة لإرادة تلك القوى، وأن طرح مطالب ليبرالية من قبل قوى محافظة أمر لا يتسم بالمصداقية، فانتخاب مجلس شورى في ظل الواقع الاجتماعي الذي كان سائداً حينها، لن يفرز سوى مجلس تتنفذ فيه هذه القوى، سيما وأن ما يقارب 90٪ وقتها من سكان البلاد كانوا يقطنون المناطق الريفية التي لا يتنفذ فيها سوى المشائخ.

وعقب مؤتمر عمران تبلورت قناعة لدى كل المشائخ ومن يطالبون بالتسوية مع الملكيين، بأن السلال قد أصبح عقبة في طريق أية تسوية من شأنها إحلال السلام في البلاد، فشرع كل من الزبيري، والأحمر، وعبد السلام صبرة، في التحرك في عدة اتجاهات، كالسعي إلى تأسيس جيش شعبي، والاتصال بالمشائخ الموالين للملكية، ثم التوقف عن مقاومة الفرق الملكية، وأخيراً قدم قادة المجلس الرئاسي والمجلس الأعلى للمشائخ استقالاتهم، ووجهوا رسالة إلى الشعب اتهموا فيها السلال بالتسلط والعجز عن مقاومة الفرق الملكية. فما كان من السلال إلا أن طلب من مصر زيادة القوات المصرية العاملة في اليمن. ولكن يبدو أن السلال رأى أن تجاهل مطالبهم أمر غير واقعي، ويشكل مصدر تهديد خطير للنظام[2]، مما اضطره إلى إصدار الدستور المؤقت في أبريل 64م، والذي تضمن بعضاً من مطالب المشائخ، مثل النص على أن مجلس الشورى هو السلطة التشريعية العليا في البلاد، وأن من مهامه مراقبة أجهزة السلطة التنفيذية، واقتراح مشاريع القوانين، وإقرار الموازنة العامة للدولة. إلا أن الدستور نص على حق الحكومة وحدها في إنشاء وتشكيل القوات المسلحة[3]، وهو عكس مطلب المشائخ. ولإرضاء المشائخ قام السلال بإصدار جمهوري قرار في 3 مايو عيّن بموجبه كلاً من الشيخ الأحمر وزيراً للداخلية، والشيخ سنان أبو لحوم وزيراً للزراعة، والشيخ الكباب وزيراً لشؤون الجنوب، والشيخ أحمد العواضي وزيراً لشؤون القبائل، والنعمان رئيساً لمجلس الشورى[4]. وقد أدت هذه التعيينات إلى إنهاء الخلاف. إلا أن ما لم يدركه السلال وقادة الثورة هو أن هذه التعيينات في المواقع السيادية للنظام قد بدأت بنقل نفوذ وسلطة المشائخ من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني حيث أخذت في تعميمه على كافة أرجاء البلاد من خلال مواقعهم التنفيذية داخل المؤسسات السيادية للدولة.

وعقب هذا الاتفاق شرع النظام في التحرك في ثلاثة اتجاهات، الأول مكافحة الفرق الملكية، والثاني إجراء اتصالات مع المشائخ المساندين للملكية بهدف كسبهم إلى الصف الجمهوري، والثالث التواصل مع القوى الملكية بهدف التوصل إلى اتفاق، ولكن تحت مظلة النظام الجمهوري. وتمكن النظام المتصالح من تحقيق تقدم في مواجهة الفرق الملكية، إلا أنه أخفق في كسب ولاء المشائخ المناصرين للملكية، كما أخفق في التوصل إلى اتفاق مع القوى الملكية، بسبب إصرارها على إعادة النظر في شكل النظام الجمهوري. وهذا أدى إلى تجدد الخلافات والانقسامات في أوساط النظام، إذ شرع كل من الزبيري، والنعمان، ومحمد علي عثمان بالتواصل مع الملكيين على أساس عقد مؤتمر تمثل فيه القوى الجمهورية والملكية، وتكون من مهامه وضع نهاية للحرب، وصياغة شكل وهيكل وتوجّه الدولة، عقب مؤتمر الإسكندرية بين عبد الناصر والملك فيصل، الذي عقد على هامش مؤتمر

---

1 - عبد الله أحمد الثور، مصدر سابق، ص 160،157،156، وناجي علي الأشول، الجيش والحركة الوطنية في اليمن، 1919 - 1969م، مطابع الشؤون العامة والتوجيه المعنوي للقوات المسلحة، صنعاء، 1986م، ص275.، وفريد هاليداي، مصدر سابق، ص94.

2 - ايلينا، جلوبوفسكايا، مصدر سابق ،ص69.

3 - محمد علي الشهاري، مصدر سابق، ص105، وعدنان ترسيسي، مصدر سابق، ص622.

4 - سنان أبو لحوم، مصدر سابق، ص101،102، و محمد علي الشهاري، مصدر سابق، ص105.

القمة العربي في 14 سبتمبر 1964م، والذي اتفق فيه الطرفان على عقد مؤتمر بين الأطراف اليمنية المتنازعة لحل الخلاف، والذي رفضه السلال كونه يفرض على الجمهوريين الجلوس نداً لند مع الملكيين. كما التقى الزبيري مع أحمد محمد الشامي في آركويت بالسودان في 2 نوفمبر 64م، إلا أنهما لم يتفقا على شيء، باستثناء الاتفاق على عقد مؤتمر لاحق لم يحدد لا زمان ولا مكان انعقاده[□]. وكان الزبيري وبعض المشائخ يرون أن هناك إمكانية للوصول إلى تسوية مع القوى الملكية، وأن ما يحول دون ذلك هو تصلب السلال واعتماده على المصريين، الذين باتوا يتدخلون في الشأن الداخلي اليمني[يز]، بينما كان يرى السلال أن الجمهورية باتت حقيقة ثابتة، أيّدها الشعب واعترفت بها معظم دول العالم، ولا ينبغي أن تجري مفاوضات إلا على هذا الأساس. الأمر الذي دفع المشائخ إلى تجديد الاتهام للسلال بالتسلط، وتهميش المؤسسات، والنكث بالاتفاقات، وأخذوا يطالبون بضرورة الحد من صلاحيات رئيس الجمهورية. ثم ما لبث كل من الزبيري، والنعمان، والإرياني أن قدموا استقالاتهم من الحكومة وتبع هؤلاء أعضاء الحكومة. فرد السلال بإعلان حالة الطوارئ في 6 يناير 65م، وشكل حكومة برئاسة حسن العمري[تر]. ولم تعمر حكومة العمري سوى بضعة أشهر، بسبب تزايد حدة التوتر في البلاد التي زادها احتقاناً مقتل الزبيري في الأول من أبريل 65م، مما اضطر السلال إلى كسب ود المشائخ والقوى المناوئة، فأقال حكومة العمري، وشكل حكومة برئاسة النعمان، الذي شكل حكومة من ثمانية عشر وزيراً أسند فيها الخارجية لمحسن العيني، والداخلية للشيخ الأحمر، والدفاع لمحمد الارياني[يز]، وطرح برنامج حكومته على أساس أن إحلال السلام في البلاد لا يمكن أن يتم إلا بالتفاوض مع الملكية، وإعادة صياغة النظام على أسس المبادئ البرلمانية، وإلغاء حالة الطوارئ في البلاد[سه]. إلا أن هذه الخطوة من السلال لم ترض المشائخ المتنفذين، حيث دعى الأحمر إلى عقد مؤتمر تشارك فيه القبائل الجمهورية والملكية، لتسوية القضية اليمنية، وعقد المؤتمر في مدينة خمر في 2 مايو65م، وخرج بالمطالب التالية:

-1 تشكيل لجنة من خمسة مشائخ وأربعة من رجال الدين، لإعداد صيغة مقبولة من الجمهوريين والملكيين لإحلال السلام في البلاد.

2 - العمل بكافة الوسائل لإنهاء حالة الحرب وإحلال السلام.

3 - العمل على تنظيم العلاقة مع مصر وإيقاف حالة التوتر مع السعودية.

4 - مطالبة السلطة بتنفيذ مطالب الزبيري والمتمثلة في تعديل الدستور، طبقاً لرؤيته المحافظة، واستكمال مؤسسات الدولة بإنشاء مجلس شورى، ومجلس جمهوري، ومجلس دفاع، ومحكمة عليا[شه].

3 -السلال ومحاولة إرضاء القوى التقليدية:

وقد رفض السلال كل هذه المطالب، إلا انه قدم عرضاً يتمثل في إجراء تعديل دستوري تكون بموجبه القيادة جماعية، ممثلة بمجلس جمهوري يرأسه رئيس الجمهورية، ويتم تعيين أعضائه من قبل مجلس الشورى، وإقرار النظام البرلماني الذي تكون الكلمة النافذة فيه لمجلس الشورى. فوافقت القوى المحافظة على هذا العرض، وتشكل المجلس الجمهوري في 12 مايو65م وضم في عضويته كلاً من السلال، والإرياني، والشيخ نعمان بن

---

1 - أحمد جابر عفيف، مصدر سابق، ص140.

2 - أدجار أوبلاس، مصدر سابق، ص215.

3 - سنان أبو لحوم، جـ2، مصدر سابق، ص111.

4 - أدجار أوبلاس، مصدر سابق، ص216.

5 - محسن العيني، خمسون عاماً في الرمال المتحركة، قصتي مع بناء الدولة الحديثة في اليمن، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2001م، ص80.

6 - عبد الله أحمد الثور، مصدر سابق، ص 165، 166، 167.

قائد بن راجح[□]. إلا أن السلال أجهض هذا التوافق بإصدار مرسوم في نهاية يوليو65م أنشأ بموجبه مجلساً أعلى للقوات المسلحة يرأسه رئيس الجمهورية، فاحتج المشائخ على هذا الإجراء، ولم يلتفت السلال لاحتجاجاتهم، فدفع المشائخ بحكومة النعمان إلى الاستقالة في أول يوليو65م. وفي 6 يوليو65م شكل السلال حكومة برئاسته، شغل معظم مقاعدها عسكريون من أنصاره. إلا أنه شعر بخطورة الوضع فتوجه إلى القاهرة لمفاوضة النعمان وعبد السلام صبرة، ونجم عن المفاوضة تشكيل حكومة برئاسة حسن العمري في 15 يوليو65م، كانت خليطاً من أنصار السلال وأنصار النعمان، وبعض المشائخ اتفقت على الحفاظ على النظام الجمهوري، ورفض التفاوض مع القوى الملكية، وإنشاء جيش وطني بمساعدة المصريين، وتكوين جبهة شعبية لمختلف القوى الوطنية[بر]. لكن المشائخ النافذين بقوا خارج المعادلة، فشرع كل من سنان أبو لحوم، وأحمد علي المطري، ومجاهد أبو شوارب، وأحمد ناصر الذهب، ونعمان قائد بن راجح، وناصر علي البخيتي، وعلي بن ناجي القوسي، وحسن أحمد القردعي، وعبد الولي القيري في إجراء اتصالات ومفاوضات مع السعودية والقوى الملكية، وتوصل المتفاوضون في 10 أغسطس65م إلى توقيع اتفاق الطائف، الذي أكد على حق الشعب اليمني في تقرير مصيره، واختيار نظام الحكم الذي يرتضيه وبدون تأثير خارجي[تر]. وهذا مهد لمؤتمر جدة الذي عقد بين كل من مصر والسعودية، والذي نص على أن تتم تهيئة البلاد للاستفتاء على شكل النظام، الذي ينبغي أن يتقرر عبر استفتاء شعبي في موعد أقصاه نوفمبر66م. وأن تشكل أجهزة الدولة من مجلس شورى، ومجلس تنفيذي ومجلس للدولة، وأن يتم جلاء القوات المصرية من اليمن، ووقف الدعم السعودي للقوى الملكية[يز]. وبما أن هذا الاتفاق قد اعترف بالملكية وجعلها في وضع مساوٍ للجمهورية فقد أثار اعتراضاً وسخطاً رسمياً وشعبياً على حدٍ سواء، إذ خرجت المظاهرات المنددة بهذا الاتفاق، رافعة شعارات معادية للسعودية، ورافضة لعودة أي من أفراد بيت حميد الدين. وفي الوقت نفسه دفعت السلطة إلى عقد مؤتمر مضاد هو مؤتمر الجند الذي عقد في 20 أكتوبر65م، والذي حضره كل من النعمان والأحمر ومحمد علي عثمان وكانوا أيضاً على خلاف مع السلال ومعارضين لحضوره[سه]، وقد أكد المؤتمر على الحفاظ على النظام الجمهوري الذي لا عودة عنه، ورفض عودة أي من أفراد بيت حميد الدين. وفي 23 نوفمبر 65م عقد مؤتمر بين الجمهوريين والملكيين في مدينة حرض، مثّل الجمهورية فيه وفد برئاسة عبد الرحمن الإرياني، وعضوية أحمد محمد نعمان، والشيخ الأحمر، والشيخ أحمد علي المطري وغيرهم، ومثّل الملكية فيه وفد برئاسة أحمد محمد الشامي، وعضوية الشيخ ناجي الغادر، وحامس العوجري وآخرون. ولكن المفاوضات أخفقت من أول وهلة لتباعد المواقف بين الطرفين، فالوفد الجمهوري كان متمسكاً بالنظام الجمهوري، وعدم عودة أي من أفراد أسرة بيت حميد الدين، والوفد الملكي كان متمسكاً بإلغاء النظام الجمهوري، بالإضافة إلى وجود تدخلات من الجانبين المصري والسعودي [شه].

ومع توصل المفاوضات مع الملكية إلى طريق مسدود، واستمرار الانقسام في الصف الجمهوري، شعر السلال ولأول مرة بوجود حالة فراغ اجتماعي في قاعدة النظام الجمهوري. فالجمهورية والثورة ستظل مهددة، طالما بقي الدفاع عنها مرهوناً بإرادة القوى المحافظة. ومن هنا أخذ في توسيع حجم الاتحاد الشعبي، الذي كان قد أسسه

---

1 - أحمد جابر عفيف، مصدر سابق، ص373.

2 - ايلينا، جلوبوفسكايا، مصدر سابق، ص82، ومحمد علي الشهاري، مصدر سابق، ص116،118.

3 - أحمد جابر عفيف، مصدر سابق، ص386.

4 - عبد الله أحمد الثور، مصدر سابق، ص 176. وسنان أبو لحوم، مصدر سابق، ص145،146.

5 - سنان أبو لحوم، مصدر سابق، ص 160.

6 - مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، قضايا ومواقف، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، 2007م، ص 107. ولمعرفة تفاصيل عن حجم حجم التدخلات الإقليمية والدولية أنظر(العقيد مايكل آيلد، يوميات ووثائق، وثائق ندوة الثورة اليمنية، 1962 -1967م، دائرة التوجيه المعنوي، صنعاء، 2008م، ص125، 126،127، 127.)

شكلاً في مايو 63م، ودفع إليه بمختلف القوى والشرائح الاجتماعية المتمدنة، من طلاب وعمال وحرفيين وموظفين[1]. ولكن ضآلة هذه الفئات وقتها، والنزعة الشمولية للسلال، وربما مخاوف السلال من أن يتم اختراق هذا التنظيم، قيدت حركة هذا التنظيم، فلم يترك للفئات الداخلة فيه حرية انتخاب قياداتها، وبالتالي أصبح مجرد هيكل ملحق بسلطة السلال، يدار من أعلى. وحاول السلال تعزيز هذه الخطوة، بإنشاء مجلس شورى يضم كافة الفئات الاجتماعية، ويكون مسئولاً عن إعداد ميثاق وطني، تتوافق عليه كافة القوى والشرائح الاجتماعية اليمنية. وأدت إجراءات السلال هذه إلى تعزيز مخاوف المشائخ والقوى المحافظة، من تجاهل السلال لها، وإصراره على خلق قوى بديلة ترى أنها لا تحظى بوزن اجتماعي يذكر. فتحركت ضده وأطاحت به في 5 نوفمبر 67م. وشكلت مجلساً جمهورياً بقيادة عبد الرحمن الإرياني، وعضوية كلاً من النعمان، والشيخ محمد علي عثمان، وشكلت حكومة برئاسة محسن العيني[2]. وبذلك أسدل الستار على حكم الجناح اليساري في النظام الجمهوري، وآلت السلطة إلى الجناح اليميني، ولكن بقي النظام الجمهوري.

والملاحظ هنا أن نفوذ القوى المحافظة قد سار في خط بياني صاعد، ابتداءً من عام 62م حيث تمكنت من اختراق مجلس قياد الثورة ومجلس الوزراء، وتشكيل مجلس أعلى للدفاع الوطني، مروراً بعام 63م الذي تمكنت فيه من اختراق مجلس الرئاسة، وإنشاء لجنة مركزية لشؤون المشائخ، وتشكيل مجالس للمشائخ في المحليات، ومنحها نسبة من إيرادات الزكاة، وانتزاع موافقة النظام على إنشاء جيش شعبي تحت إمرة المشائخ، وعام 65م الذي تمكنت فيه من اختراق رئاسة الدولة، بتحويلها إلى قيادة جماعية، ولو من الناحية الشكلية، عبر تشكيل مجلس جمهوري دخله المشائخ، لتتوج هذه المسيرة عام67م بإسقاط النظام والسيطرة عليه.

إن خلاصة تجربة حكم السلال تتمثل في حاكمية المعادلة الصعبة التالية: وهي أن الدفاع عن الجديد المتمثل في النظام الجمهوري يتطلب خلق قوى اجتماعية مدنية يرتكز عليها، وأن محاولة خلق هذه القوى المدنية كان غير مدركٍ من قبل السلال، وكان محل اعتراض ورفض من قبل القوى المحافظة الغالبة، التي ترفض مشاركة قوى جديدة، والتي تريد الاستيلاء على المنجز، ولذلك اختل توازن التجربة الوليدة فكان مصيرها السقوط.

---

1 - محمد علي الشهاري، مصدر سابق، ص 280،279،277.

2 - سنان أبو لحوم، مصدر سابق، ص272. ومذكرات الشيخ الأحمر، مصدر سابق، ص138.

ثانياً: الإرياني والزحف القبلي على مواقع النظام الجمهوري

أدى انسحاب القوات المصرية من اليمن، وسقوط السلال، إلى إغراء القوى الملكية في إمكانية إسقاط النظام الجمهوري، فأطبقت الحصار على صنعاء في ديسمبر 67م. وخرج من صنعاء كل من رئيس مجلس الرئاسة، عبد الرحمن الإرياني (1910 - 1998م)، ورئيس الوزراء محسن العيني، ومعظم أعضاء الحكومة، وكل القيادات الفاعلة والمؤثرة في الدولة، خشية من أن تحكم عليهم القوى الملكية الحصار في صنعاء، فتحد من قدرتهم على التحرك، وسلموا إدارة الدولة والمقاومة في صنعاء لحسن العمري، الذي وزع السلاح على فرق المقاومة الشعبية، من عمال وطلاب وموظفين، لإسناد الجيش[1]. وكان كل من الإرياني وشيوخ القبائل الذين غادروا صنعاء لتحريك القبائل بين شقي رحى. فمن جهة كانوا يخشون من أن تسقط الجمهورية فيصبحوا ملاحقين من قبل الملكية، ومن جهة أخرى كانوا يخشون أن يتمكن العمري من الصمود ، فيزداد نفوذه ونفوذ اليسار وعناصر المقاومة الشعبية. فقاموا بتجييش القبائل، والزحف على صنعاء. وتمكن الجيش، ورجال القبائل، وقوى المقاومة الشعبية، من دحر القوى الملكية، وفك الحصار عن صنعاء، في 8 فبراير68م[2].

1 -تعاظم النفوذ السعودي ونفوذ القوى التقليدية :

عاد بعدها الإرياني والمشائخ، وشرعوا في ملاحقة فلول الملكية، التي أخذت تعيد تنظيم صفوفها، ومحاولة استقطاب بعض المشائخ المناصرين للملكية، ومحاولة مد جسور التفاهم مع السعودية، بضرب اليسار وقوى المقاومة الشعبية، ونزع سلاح المقاومة، وحل المنظمات الجماهيرية، وفصل وتسريح الضباط ذوي الميول اليسارية[3]. لكن السعودية التي كانت تعمل في إطار الاستراتيجية الغربية لمقاومة المد الشيوعي، لم تقبل بأقل من تصفية اليسار في الداخل، وحرف مسار السياسة الخارجية اليمنية نحو المعسكر الغربي، وأبدت استعدادها للتخلي عن القوى الملكية، شرط السير في سياسة تصفية اليسار، وعودة بعض الرموز الملكية، ودمجها في النظام الجمهوري. وعقد اتفاق على هذا الأساس في 3 مارس 70م، وتم استيعاب الرموز الملكية في النظام، على أساس مقعد واحد في مجلس الرئاسة، وأربعة مقاعد في الحكومة، و12 مقعداً في المجلس الوطني، ووظائف في السلك الدبلوماسي[4]. وفي 23 أبريل70م اعترفت السعودية بالنظام الجمهوري، فتوجه اليمين الجمهوري نحو الداخل، وأقر في ديسمبر الدستور الدائم للبلاد، والذي نص على أن اليمن دولة برلمانية شورية وأن الشريعة الإسلامية مصدر التشريع فيها[5]، وقد جسد هذان النصان غلبة الجناح اليميني للثورة المسنود من السعودية، وتهميش اليسار وبقية القوى الاجتماعية التي كانت تطمح في بناء دولة مدنية.

---

1 - محمد علي الشهاري، مصدر سابق، ص351، وإيلينا جلوبوفسكايا، مصدر سابق، ص109.

2 - سنان أبو لحوم، مصدر سابق، ص300.

3 - محمد علي الشهاري، مصدر سابق، ص366،365. ولمزيد من التفاصيل حول الصراع بين اليمين واليسار أنظر أحمد جابر عفيف، مصدر سابق، ص134،133،132.

4 - إيلينا جلوبوفسكايا، مصدر سابق، ص142.

5 - أحمد جابر عفيف، مصدر سابق، ص 402.

ودفع هذا الإنجاز قوى اليمين الجمهوري إلى التطلع إلى الزحف على مؤسسات النظام الجمهوري، فأصدرت في يناير 71م قانون انتخاب السلطة التشريعية. وفي مارس أجريت الانتخابات، وحصل اليمين الجمهوري على 90 مقعداً من أصل 190 مقعداً. وأسندت رئاسة مجلس الشورى إلى الشيخ عبدالله الأحمر، وتم انتخاب المجلس الجمهوري في أبريل من قبل مجلس الشورى، وتم التجديد للقاضي الإرياني، وانتخب كل من الشيخ محمد علي عثمان، وحسن العمري لعضوية المجلس(□). وتم الإبقاء على حكومة العيني ذوي الميول البعثية. وكان العيني عقب اعتراف السعودية بالنظام الجمهوري يعول على الدعم السعودي لمعالجة آثار الأزمة الاقتصادية، إلا أنه أخفق في الحصول على الدعم السعودي، فقرر إيقاف مخصصات المشائخ التي قررت لهم إبان الحرب لتمويل الفرق القبلية، بهدف سد العجز في الموازنة، وكانت تقدر بـ5.43 مليون ريال سنوياً، وكان هذا المبلغ كبيراً، إذ أن إيرادات الدولة حينها كانت 46 مليون ريال، والمصروفات 62 مليون ريال، وكان هناك 13 ألف موظف، منهم 755 بدرجة وزير، معظمهم من المشائخ، يستلم كل واحد منهم 600 ريال شهرياً، في حين أن مرتب الموظف وقتها كان يتراوح بين 20 و 35 ريالاً(يز)، إلا أن شيوخ القبائل اتهموه بالعجز والفشل في إقناع السعودية، وتمكنوا من إسقاطه(يح). وشكلت حكومة برئاسة النعمان في مايو 71م، وكان النعمان ذا ميول غربية وكانت تربطه علاقة صداقة بالعناصر الملكية العائدة، أمثال أحمد الشامي، وكان النعمان يعتقد أن عدم اعتراض السعودية على شخصه، وتمسكه بمبدأ عدم الانحياز، ومبدأ الحياد الإيجابي، سيدر على اليمن دعماً مالياً مزدوجاً من السعودية والغرب، يمكنه من التغلب على الأزمة الاقتصادية، دون المساس بمخصصات المشائخ، التي كانت تثقل كاهل موازنة الدولة. ولكن آمال النعمان تلاشت بعد أن اتضح له أن الدعم السعودي مشروط بتحويل سياسة اليمن الخارجية نحو المعسكر الغربي، واتخاذ مواقف متشددة من النظام في الجنوب (يط)، مما سيؤدي إلى توتير علاقتها بالجنوب، وتردد القوى الغربية في منح قروض مجزية. وكل ما حصل عليه في نهاية المطاف هو قروض صغيرة من الصناديق العربية وبعض الدول الغربية، فحاول البحث عن مصادر تمويل محلية، بإلزام كبار التجار وملاك الأراضي بدفع المتأخرات الضريبية، وخصم مخصصات ثلاثة أشهر من مخصصات المشائخ، فاتهم النعمان من قبل المشائخ بالفشل فاضطر إلى تقديم استقالته في يوليو من العام نفسه(سم).

وفي 20 أغسطس 71م شكلت حكومة برئاسة العمري، الذي حاول الاقتراب من السعودية، فضم إلى حكومته عبد الله الأصنج قائد جبهة التحرير، العدو اللدود للنظام في الجنوب، وقام بحملة تطهير واسعة داخل المؤسسة العسكرية، طالت الضباط ذوي الميول اليسارية، فساد الصراع والتزاحم على المواقع القيادية داخل المؤسسة العسكرية، وداخل مؤسسة الدولة بشكل عام. وفي هذا السياق تم تعيين محمد الإرياني قائداً للجيش، و حسين المسوري المقرب من الأحمر رئيساً للأركان(شم)، وتفشى الفساد في المؤسسة العسكرية، فأحدث ذلك تذمراً تذمراً بين كثير من ضباط الجيش، الذين باتوا يرون أن القوى المحافظة قد حولت المؤسسة العسكرية إلى غنيمة يجب تقاسمها. وفي الوقت نفسه لم تتمكن حكومة العمري من الحصول على الدعم السعودي، ولم يجرؤ العمري على الاقتراب من مخصصات المشائخ، فعجز في نهاية المطاف عن دفع المرتبات، فعمت المظاهرات البلاد، مما اضطر الارياني إلى إقالة حكومة العمري(يك). وتم تكليف العيني مرة أخرى في 28 سبتمبر 71م، ولكن العيني

---

1 - سنان أبو لحوم، مصدر سابق، ص384، 383.

2 - سلطان أحمد عمر، نظرة في تطور المجتمع اليمني، ط1، مركز البحوث والدراسات اليمنية، صنعاء، 1969م، ص153.

2 -محسن العيني، مصدر سابق، ص 196.195.194.193.

4 - إلينا جلوبوفسكايا، مصدر سابق، ص 158، 159.

5 - سنان أبو لحوم، مصدر سابق، ص394.

6 - إلينا جلوبوفسكايا، مصدر سابق، ص 162.

7 - سنان أبو لحوم، مصدر سابق، ص400.

لم يعد في نظر الكثير ذلك البعثي المتشدد، فقد اقترب من القوى المحافظة بمصاهرته الشيخ سنان أبو لحوم، فأصبحت له قاعدة مشائخية يستند إليها. وفي الوقت نفسه جاء تعيين العيني من قبل الإرياني وسط استياء الأخير من السعودية التي لم يحصل على دعمها. وكان العيني قد تمكن من إقناع الإرياني وكثيرٍ من الشخصيات النافذة بأن سياسة المناورة بين الشرق والغرب ستعود على اليمن بمردود مالي أفضل من الرهان على السعودية والغرب. ولهذا الغرض توجه الإرياني بصحبة العيني في ديسمبر71م إلى الاتحاد السوفيتي، ووقع مع السوفيت على اتفاق للتعاون المشترك[□].

وجاء رد السعودية على هذا التوجه عاصفاً ومدمراً، فقد مدت بالمال والسلاح كلاً من شيوخ القبائل الموالين لها، والسلفيين الذين أخذت قوتهم تظهر في شكل مجاميع مسلحة، وفي شكل تصدر الخطب في المساجد. كما مدت بالمال والسلاح أعضاء جبهة التحرير المعادين لحكم الجبهة القومية في الجنوب،[يز]. وقد أدى ذلك إلى حدوث انقسامات وفوضى عارمة داخل النخبة السياسية التي انقسمت إلى عدة مجموعات متصارعة. فهناك مجموعة الأحمر، وتضم بعض المشائخ والشخصيات مثل مجاهد أبو شوارب، ويحي المتوكل، وبيت الوزير، والإخوان المسلمين. وكانت تطالب بالاقتراب من السعودية والتحالف معها ضد ما سمته المد الشيوعي القادم من الجنوب. وهناك مجموعة الإرياني، وتضم بيت الإرياني، وبعض القضاة وعدداً من ضباط الجيش، وكانت تنادي بإقامة علاقات متوازنة مع كل من السعودية والجنوب. وهناك مجموعة النعمان، وتضم بعض رجال الأعمال وبعض المثقفين، وكانت تطالب بضرورة السير في طريق التحديث والتطور الرأسمالي، والأخذ بالنظام البرلماني. وهناك مجموعة أبي لحوم وتضم محسن العيني وبعض رموز البعث، وبعضاً من ضباط الجيش. هذا بالإضافة إلى مجموعة مناوئي الحكم في الجنوب، من أعضاء جبهة التحرير، كعبد الله الأصنج ومحمد سالم باسندوة، وكانوا يتحالفون مع كل من يعلن عداءه للنظام في الجنوب[تز]. لقد وضعت هذه الفوضى التي شغلت الجميع بالجميع النخبة النخبة في حالة استنفار، فكل مجموعة أخذت تتربص بالأخرى وتتوقع قدوم الخطر من جانبها. وفي هذا الجو المشحون الذي ساد النخبة السياسية احتشدت عناصر جبهة التحرير في مدينة قعطبة الحدودية[يز]، وزادت عمليات عمليات التسلل إلى الجنوب من قبل عناصر جبهة التحرير. ولم تتفهم القيادة في الجنوب طبيعة الوضع في الشمال، بل وجهت اتهامها للشمال باستهدافها، وغررت بمجموعة من المشائخ على رأسهم الشيخ علي بن ناجي الغادر فقتل 45 شخصاً، في كمين مفخخ في 22 فبراير 1972م، فيهم أبرز مشائخ خولان مثل الغادر، والهيال، وحنتش، والزايدي[سم]، وهذا زاد الوضع في الشمال احتقاناً وقوّى المعسكر المنادي بمواجهة الجنوب، مما دفع الشطرين إلى مواجهة شاملة.

2 -الإرياني وعدم القدرة على التوازن:

لقد أصبح الإرياني في حالة من الشلل لوقوعه بين مطرقة السعودية وسندان الجنوب. فقرر في مطلع 73م إقالة حكومة العيني، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة عبد الله الحجري[شم] المقرب من السعودية وبيت الأحمر. ولكن ولكن هذا الإجراء زاد من التذمر داخل صفوف الجيش، وبدأت بعض قيادات الجيش تشكك في كفاءة ونوايا

1 - محسن العيني، مصدر سابق، ص209، وعدنان ترسيسي، مصدر سابق، ص 640.
2 - محمد علي الشهاري، مصدر سابق، ص465،464.
3 - سنان أبو لحوم، مصدر سابق، ص411.
4 - محسن العيني، مصدر سابق، ص238.
5 - سنان أبو لحوم، مصدر سابق، ص412.
6 - محسن العيني، مصدر سابق، ص 273.

الإرياني، خصوصاً بعد أن عزز من قوة حرسه الخاص وجعل معظم منتسبيه من إريان[1]، وخشي الإرياني أن يطاح به فتقدم خطوة نحو الجيش وأقال حكومة الحجري، وشكل حكومة تكنوقراط برئاسة حسن مكي[2]. ورغم هذه المناورة لم يتمكن الإرياني من الصمود في نهاية المطاف، وسط هذه الصراعات المتصاعدة، التي تعصف بالنخبة السياسية، والمصحوبة بأزمة اقتصادية طاحنة، فقام بتقديم استقالته ربما كوسيلة ضغط. ولما تبين له أن استقالته ستقبل بسبب تذمر قادة الجيش، طلب من رئيس مجلس الشورى الشيخ عبد الله الأحمر، ومحافظ الحديدة الشيخ سنان أبو لحوم، والشيخ أحمد علي المطري صاحب الثقل السياسي في مجلس الشورى تقديم استقالة جماعية، ربما بهدف تصعيب قبولها على العسكريين. ولكن إبراهيم الحمدي ورفاقه قبلوا الاستقالة في 13 يونيو 74م، وقاموا بتشكيل مجلس قيادة برئاسة الحمدي وعضوية كل من عبد الله عبد العالم قائد سلاح المظلات، وعلي أبو لحوم قائد الاحتياطي العام، ومحمد أبو لحوم قائد اللواء السادس مدرع، ومجاهد أبو شوارب قائد الجيش الشعبي، وعلي الضبعي نائب رئيس الأركان، وكُلف إبراهيم الحمدي بالقيام بأعمال الرئاسة[3].

إن محصلة حكم الإرياني، المستند إلى اليمين الجمهوري، لم يؤد إلى فتح أبواب اليمن على مصراعيها أمام التدخل السعودي القوي فحسب، وإنما أدى إلى تمزيق النخبة السياسية وتغيير مضمون النظام الجمهوري، بعد أن تعذر على السعودية إسقاطه وإعادة الملكية، والدفع بالبلاد إلى أتون حرب شاملة مع الجنوب. وساهم على المدى البعيد مع عوامل كثيرة فيما هو أخطر من ذلك، وهو الإخلال بتوازن البنية الاجتماعية. فقد أدى ضرب وإضعاف اليسار، والدعم السعودي لليمين إلى خلق تيار أصولي متنامي في العدد والقوة. وقد تمكن هذا التيار في وقت لاحق من إنشاء المعاهد الدينية التي استقطبت عشرات الآلاف من الشباب اليمني. كما تمكن هذا التيار من خلق جماعة ضغط قوية من رجال الدين، تمكنت بضغوطها على النظام في مرحلة لاحقة من تغيير محتوى مناهج التعليم الرسمي حيث أصبحت ذات مضمون ديني محافظ نازع إلى التطرف. وبالتالي تم تغيير الثقافة السياسية في البلاد لشرائح واسعة من المجتمع اليمني. وقد بات هذا التيار اليوم يشكل قوة سياسية لها وجود في الشارع اليمني. إن التغيرات غير المدروسة وغير المتوقعة نتائجها البعيدة التي ألحقتها السياسة السعودية بالبنية الاجتماعية اليمنية، وبالثقافة السياسية في اليمن، لم يقتصر ضررها على اليمن، بل أصبحت الآن تطال السعودية نفسها التي أصبحت هدفاً للتطرف الديني، وتطال المنطقة والعالم، والتي لا يمكن لجهود سنوات طويلة قادمة، من الآن أن تتغلب على آثار تلك التغيرات.

---

1 - عبد الله البردوني، اليمن الجمهوري، ط5، دار الأندلس، صنعاء، 1997م، ص517.

2 - عدنان ترسيسي، مصدر سابق ص 643.

3 - عبد الله البردوني، مصدر سابق، ص522. وسنان أبو لحوم، جـ2، مصدر سابق، ص472،471. انظر أيضاً نص البيان السياسي لرئيس مجلس القيادة إبراهيم الحمدي في صحيفة الجمهورية، العدد 2255، 16 يونيو 1974م. ص1،4.

ثالثاً: الحمدي بين الحداثة والأسرة

وجد إبراهيم محمد الحمدي(1943 - 1977م) نفسه أمام واقع غاية في الصعوبة. فالنخبة السياسية كانت في حالة انقسام، والمؤسسة العسكرية كانت تتكون من القوات النظامية، وقوات الاحتياط، بالإضافة إلى فرق الجيش الشعبي، التابعة للمشائخ، وكان ولاء هذه القوى لقادتها، وكانت قيادة القائد الأعلى اسمية. وكان الصراع بين محمد الارياني وحسين المسوري قد أحدث شروخاً عميقة داخل تلك المؤسسة التي ينخرها الفساد. وأراد الحمدي استقطاب المشائخ والقوى المحافظة النافذة، فشكل مجلس قيادة يتكون من عشرة أشخاص منهم مجاهد أبو شوارب حليف الأحمر، وعلي أبو لحوم ودرهم أبو لحوم[1]. وشكل حكومة برئاسة العيني في 22 يونيو73م ضمت ثلاثة مشائخ، وثلاثة قضاة، وشخصيات يسارية وليبرالية، وبعض رجال الدين. وقدم العيني برنامجاً لحكومته يعطي أولوية لمشروعات البنية التحتية. إلا أن رغبة الحمدي في إزاحة مراكز القوى ومنهم بيت أبي لحوم الذي كان العيني مقرباً منهم لم تمكنه من ذلك[2]. كما نفذ الحمدي مطالب القوى المحافظة وشيوخ القبائل، الذين كانوا يخشون من تسلل الأفكار اليسارية إلى المؤسسة العسكرية، بإصدار قانون يجرم الانتماء الحزبي في صفوف الجيش[3]. وتمكن بذلك من كسب أهم أطراف النخبة السياسية والقوى المؤثرة فيها. وأدت هذه الإجراءات إلى تحسن العلاقة مع السعودية.

1 -الحمدي ومحاولة هدم أُسس القوى التقليدية:

ولكن يبدوا أن الحمدي بعد أن استقر له الوضع أراد التحرر من هيمنة القوى المحافظة، فأقال مجاهد أبو شوارب من رئاسة الأركان، وأبعد كلاً من علي ودرهم أبو لحوم، وقرب منه أحمد الغشمي، الذي رفعه عام1975م من رئيس كتيبة إلى رئاسة الأركان، وعلي عبد الله صالح الذي أُسندت إليه قيادة لواء تعز، وعبد الله عبد العالم[4]. ويبدو أنه كان يريد تقليص نفوذ القبائل النافذة كحاشد وبكيل وموازنتها بقبائل أقل نفوذاً كهمدان التي ينتمي إليها الغشمي، وسنحان التي ينتمي إليها علي عبد الله صالح، في مسعاه للانفراد بالسلطة. ثم ما لبث أن أقال حكومة العيني، في يناير 75م، وكلف عبد العزيز عبد الغني بتشكيل حكومة جديدة[5]. وأخذ يعزز سلطته بتسليح وتدعيم لواء العمالقة الذي كان يرأسه أخوه عبد الله الحمدي. ثم ما لبث أن عزز هذه الخطوات بخطوات أخرى جذرية، فأنشأ التعاونيات، التي رأى فيها المشائخ هدماً لسلطتهم وركائز نفوذهم في الريف، وخطوة نحو بناء أوعية ومؤسسات محلية تقودها شرائح مدنية. كما أخذ الحمدي يتحرك في ميدان الاقتصاد، وأسس في هذا السياق بنك التسليف التعاوني الزراعي. ثم عمد إلى إجراء تعداد سكاني في ربيع 75م، كان يأمل من أن يتمكن بموجبه من إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية، بحيث يضمن لنفسه الأغلبية في المجلس

---

1 - محمد يحي الحداد، التاريخ العام لليمن، جـ5، ط1، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 1986م، ص301.

2 - شارل سان برو، العربية السعيدة منذ القدم إلى عهد علي عبد الله صالح موحد اليمن، ط1، ترجمة فارس غصوب، بيروت، 1999م ، ص94.

3 - محسن العيني، مصدر سابق، ص 291.

4 - عبد الله البردوني، مصدرسابق، ص528. وفيصل جلول، اليمن الثورتان، الجمهوريتان، الوحدة، 1962 - 1994م، ط2، دار الجديد، بيروت، 2000م، ص62.

5 - فيصل جلول، مصدر سابق، ص307.

التشريعي المزمع انتخابه، وقسم البلاد إلى 128 دائرة انتخابية(□). وكان يأمل من أن يتمكن الضباط، والمثقفون، والشباب من ملء حيز مهم من مقاعد المجلس على حساب القوى المحافظة. وفي أكتوبر75م أنشأ اللجنة العلياء للتصحيح، وأوكل إليها مراقبة أجهزة الدولة، فحد بذلك من نفوذ المشائخ وتدخلاتهم في أداء أجهزة الدولة.

2 -الحمدي ومهادنة القوى القوى التقليدية:

أدرك شيوخ القبائل والقوى المحافظة مغزى مشروع الحمدي، وشعروا بالخطر الداهم من طموحات الحمدي ومن إجراءاته الثورية، والتي جعلت منه شخصية ذات شعبية في نظر اليمنيين، فتكتل الأحمر، وبيت أبي لحوم، وشيوخ القبائل الناقمين، والعسكريون الذين استبعدهم الحمدي، وأخذوا يطالبون بالإسراع في إنهاء الفترة الانتقالية، التي كان يرى الحمدي ضرورة تمديدها، والإبقاء على الدستور القائم، وعلى شكل قيادة الدولة التي كان يرى الحمدي ضرورة إعادة النظر فيها بتعديل دستوري، والتوافق على اختيار قادة الوحدات العسكرية، وهو ما كان يرفضه الحمدي(بر). وبدأ الأحمر يشتكي من تحريك الحمدي لبعض القبائل ضد قبيلة حاشد، واشتكى بعض المشائخ من تحريك طائرات الميج فوق مدينة خمر أثناء تواجدهم واجتماعهم فيها(تر). وعقد هذا التكتل مؤتمراً في مدينة خمر في منتصف نوفمبر 75م، أدان فيه ما سماه باغتصاب الحمدي للسلطة، ومطالبته بإعادة السلطة إلى الشعب، والمطالبة بعودة الحياة الدستورية، وتشكيل حكومة يكون لهم رأي فيها، وإبعاد العناصر التي ركزها الحمدي في مفاصل السلطة، في حين أنها لا تحظى بأي ثقل اجتماعي، أمثال الغشمي، وعلي عبد الله صالح، وعبد العزيز عبد الغني، وإبعاد قادة جبهة التحرير، وتحسين شروط العلاقة مع السعودية(بر). وقاموا بإغلاق مطار صعدة تحسباً لأي عمل عسكري من قبل الحمدي، وطرد موظفي الدولة من صعدة الذين سموهم بالعناصر العميلة(سم).

ولم يستجب الحمدي لأي من هذه المطالب، بل على العكس من ذلك عمد إلى الاقتراب من النظام في الجنوب، والتقى في قعطبة مع الرئيس سالم ربيع علي، وقررا إنشاء مجلس رئاسة مشترك، يتكون من رئيسي الدولتين ورئيسي الأركان في الشطرين، وممثلي الوزارات. وعلى أن يجتمع المجلس كل ستة أشهر لتقييم التقدم في مجال التعاون، ومساعي الوحدة، وأداء لجانها المشتركة(شم). وفي 21 أغسطس 77م زار المشائخ السعودية لاستطلاع رأيها في الأزمة(لم)، فزادت المناوشات المتقطعة وعمليات الإخلال بالأمن من قبل الأحمر. ويبدوا أن الحمدي فسّر الأمر على أنه رسالة سعودية، فاضطر إلى لجم هذا الخطر بمهادنة الأحمر، وشيوخ القبائل، والقوى المحافظة. فعقد صفقة مع تلك القوى في سبتمبر 77م، عين بموجبها الأحمر نائباً لرئيس مجلس القيادة لشؤون القبائل، وسنان أبو لحوم نائباً لرئيس مجلس القيادة للشؤون الاقتصادية، وأبا شوارب عضواً في مجلس القيادة، ووافق على الإبقاء على جيش شعبي محدود لا يتعدى عدد أفراده ثلاثة ألف مقاتل، تحت قيادة أبي شوارب،(□)، مع مع وعد بالإسراع في إنهاء الفترة الانتقالية، ومناقشة بقية قضايا الخلاف بعد عودة المشائخ إلى صنعاء(□).

---

1 - إلينا جلوبو فسكايا، مصدر سابق، ص264.

2 - سنان أبو لحوم، جـ3، مصدر سابق، ص74،75،76.

3 - نفس المصدر السابق،جـ3، ص 174،196.

4 - إيلينا جلوبوفسكايا، مصدر سابق، ص264، 268.

5 - سنان أبو لحوم، مصدر سابق،جـ3 ص 86،87،88.

6 - جمال الدين أحمد السالمي، دور القيادات السياسية اليمنية في تحقيق الوحدة، 1962 - 1990م، دار جامعة ذمار للطباعة والنشر، اليمن، ذمار، 2009، ص169،171.

7 - سنان أبو لحوم جـ3، مصدر سابق، ص 185.

8 - إيلينا جلوبوفسكايا، مصدر سابق، ص290.

9 - سنان أبو لحوم، جـ3، مصدر سابق، ص90.

3 -اغتيال الحمدي وهيمنة القوى التقليدية:

ولكن هذه التسوية لم تنه الصراع، حيث أن طموحات الحمدي لم تكن متناسبة مع وسائله، ولا مع طبيعة وبنية المجتمع اليمني، ولا تدل على قراءة موضوعية للواقع اليمني، وتأثير القوى الفاعلة فيه، ووضع اليمن الإقليمي والدولي حينها، إذ كانت اليمن تمثل حلبة وساحة صراع مفتوحة لقوى دولية وإقليمية لا يمكن تجاهلها. ورغم كل هذه المحاذير فقد تساهل الرجل كثيراً في أمنه الشخصي معتمداً على شعبيته، وكان مصمماً على السير في طريق بناء دولة مركزية تحت قيادة فردية لا تخضع لنفوذ ومشاركة وابتزاز المشائخ، مما أورث غلاً على الحمدي لدى شيوخ القبائل والقوى المتضررة من نظامه، لم يدفن هذا الغل إلا اغتيال الحمدي مع أخيه في 11 أكتوبر77م، قبيل توجهه إلى عدن للتشاور مع قادة الجنوب. وتم تشكيل مجلس قيادة برئاسة أحمد حسين الغشمي(1941 - 1978م)، ضم إليه عبد العزيز عبد الغني، وعبد الله عبد العالم. ويبدو أن الغشمي أراد أن يستفيد من إجراءات الحمدي التي أضعفت المشائخ. فاستمر في دعم التعاونيات، والإبقاء على بعض صنائع الحمدي، الذين لا يخشى خطرهم. إلا انه في الوقت نفسه قاد حملة شرسة ضد النافذين من أنصار الحمدي، وأنصار عبد الله عبد العالم داخل الجيش، كما عمد إلى ملاحقة العناصر اليسارية. وفي فبراير 78م شكل مجلس الشعب التأسيسي، المكون من 99 عضواً[1]، كلهم معينين، وحدد مهامه باقتراح شكل رئاسة الدولة، وتعديل بعض مواد الدستور، الدستور، والقيام بأعمال اللجنة الانتخابية واللجنة التحضيرية لتأسيس حزب سياسي، وإبداء الرأي في كل ما يحال إليه مثل مشاريع القوانين وموازنة الدولة[2]. وأراد الغشمي من هذا المجلس أن يكون وعاءً لأنصاره، لموازنة طغيان تكتل شيوخ القبائل. فعبر شيوخ القبائل عن امتعاضهم وعدم موافقتهم على تمثيلهم الضعيف في المجلس، الذي رأوا أنه لا يتناسب مع وزنهم الاجتماعي. إلا أن الغشمي وعد الأحمر، وأبا لحوم، وأبا شوارب باستيعابهم في المجلس الجمهوري، ولكن الغشمي ما لبث أن لقي مصرعه في يونيو عام 78م، بفعل حقيبة ملغومة مرسلة من قبل النظام في جنوب اليمن[3] وبالتالي لم تتضح مسيرة النظام الذي كان يقف على رأسه.

وخلاصة تجربة حكم الحمدي المفعمة بالإنجازات هي أن التجربة رغم قصرها قد خلقت وعياً مزدوجاً لدى اليمنيين. فانجازات الحمدي خلقت وعياً جماهيرياً بإمكانية بناء الدولة الحديثة، متى ما توفرت الإرادة السياسية. كما أن مقتل الحمدي خلق ثقافة في أوساط النخبة السياسية، مفادها بأن الرهان لا يكون إلا على مراكز القوى القادرة على الفعل والتأثير، فالشعب اليمني الذي مجّد الحمدي لم يثر ولم يتحرك لمقتل الرجل.

---

1 - عدنان ترسيسي، مصدر سابق، ص 646.

2 - سنان أبو لحوم، جـ3، مصدر سابق، ص241.

3 - فيصل جلول ، مصدر سابق، ص137.

رابعاً: نظام 17 يوليو ونهاية النظام الجمهوري

لن يتناول الباحث من نظام 17 يوليو سوى مرحلة التأسيس، فهي المرحلة التي تعني الباحث والتي ينتهي عندها البحث. ويمكن القول بأن مرحلة التأسيس هذه مرت بثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى:

وهي مرحلة تأمين الدائرة الأولى للحكم المتمثلة في إحكام السيطرة على المؤسسة العسكرية. حيث تمكن علي عبد الله صالح(1942 -) من استغلال الظرف الداخلي وتوظيف معطيات الظرف الدولي والإقليمي لهذا الغرض. فقد وصل صالح إلى السلطة وعمره دون الأربعين، وخبراته محصورة في المجال العسكري، إلا أنه يتمتع بالمرونة والبرجماتية ، وله قدرة عالية على المساومة، وكثيراً ما يتسامح مع خصومه، لكنه لا يتردد في الإجهاز عليهم عندما يعجز عن احتوائهم. وكان شمال اليمن عند وصوله إلى السلطة ساحة مفتوحة لتنازع كل من السعودية وجنوب اليمن، ومن خلفهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، خصوصاً بعد الفراغ الذي أحدثه مقتل الحمدي، ومحاولة النظام في عدن استغلال الظرف الذي أحدثه مقتل الغشمي لإسقاط النظام[1]، ومخاوف السعودية والغرب من سقوط الشمال في يد المعسكر الشرقي.

وأدركت السعودية أن المرحلة هي مرحلة مواجهة، تتطلب وجوداً عسكرياً على رأس السلطة، فمارست ضغوطاً لحسم الوضع لمصلحة صالح، وقامت باستدعاء الشيخ الأحمر وأقنعته بضرورة مساندة صالح، وقام ملحقها العسكري صالح الهديان بدور بارز في هذا المجال[2]. بالتالي أصبح هناك مشروع مشترك يجمع حاشد بالنظام الجديد، وهو مواجهة المد الشيوعي، بدعم إقليمي ودولي لهذا المشروع. ووظف الرجل هذه المعطيات، خصوصاً بعد أن واتته الفرصة عقب الانقلاب العسكري الفاشل الذي قاده الناصريون في الأول من أكتوبر 1978م، إذ أدى إعدام خمسة عشر شخصاً بمن فيهم عيسى محمد سيف قائد الانقلاب، ومحسن فلاح قائد الشرطة العسكرية، وعبد السلام مقبل[3]، إلى فتح المجال أمامه.

استغل صالح الظرف فقام بإسناد أهم المناصب في قيادة القوات المسلحة والأمن إلى إخوانه وأبناء عشيرته من سنحان وأقصى منافسيهم، بحيث باتت قيادة المؤسسة العسكرية حكراً على أسرة بعينها. فأصبح من يمسك بزمام السلطة في اليمن هو على وجه الحصر مركز اتخاذ القرار، يليه الرباعي المتنفذ من أبناء الرئيس، وإخوانه. ويتكون من قائد الحرس الجمهوري، وهو أخو الرئيس، والذي يسيطر بقوات الحرس، على مداخل العاصمة صنعاء من جهاتها الأربع. يليه قائد الفرقة الأولى مدرعة، ويقودها أخ غير شقيق للرئيس، والتي تتكون من عدة ألوية جيدة التسليح، وتسيطر على المحور الغربي. وقائد وحدات الأمن المركزي وهو أخو الرئيس، والتي تسيطر على كافة المدن اليمنية بما فيها العاصمة صنعاء. وقائد سلاح الطيران، ويقوده أخو الرئيس، الرابض في مطار صنعاء، شمال العاصمة، وفي كافة المطارات اليمنية. وبعد هذا الرباعي تأتي بقية القيادات الأدنى نفوذاً والتي تقترب أو تبتعد مواقعها من صنعاء بدرجة اقتراب أو ابتعاد درجة قرابتها من المركب العسكري القبلي[4].

---

1 - شارل سان برو، مصدر سابق، ص101 ، وخالد محمد القاسمي، الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً، منشورات مجلة مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، 1985م، ص81.78، 88.84.

2 - مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، مصدر سابق، ص 226، 227.

3 - فيصل جلول، مصدر سابق، ص68.

4 - د. ناصر محمد ناصر، الأزمة السياسية اليمنية، 1990 -1994م، كتاب غير منشور، ص14.

إن مركز اتخاذ القرار قد استفاد دون أدنى شك من تجربة بيت حميد الدين الذين أبقوا القوات المسلحة في يد عسكريين من أبناء الشعب، فكانت النتيجة أن انقلب هؤلاء القادة وأطاحوا بالأسرة المالكة، فلو كانت المؤسسة العسكرية في قبضة الأسرة المالكة ربما لما كانت هناك جمهورية، ولا ربما ثورة من حيث الأساس.

المرحلة الثانية:

لقد تمكن فيها صالح من بناء علاقات خارجية متوازنة نقلت الشمال من ساحة وميدان للصراع إلى وضع أكثر استقراراً. فقد أدى تأمين الدائرة الأولى للحكم إلى تحرره من قبضة السعودية نسبياً، فانفتح على الجنوب، وأقال كلاً من وزير الخارجية عبد الله الأصنج، ووزير الإعلام محمد سالم باسندوة، وكان الرجلان رهان كلٍ من السعودية ودول الخليج داخل النظام اليمني، بوصفهما أداة لمكافحة المد الشيوعي. وعقد صالح صفقة سلاح مع الاتحاد السوفيتي، واتفق معه على إعادة جدولة ديونه على اليمن[1] مما أدى إلى توتر العلاقة مع السعودية، فحرضت ضده الأصنج، ولكنه تمكن من إحباط محاولته مبكراً، وقدمه للمحاكمة، بتهمة الخيانة[2]. وقد تمكن النظام في الفترة 1979 -1982م من كسر شوكة الجبهة الوطنية المدعومة من الجنوب، خصوصاً بعد سقوط عبد الفتاح إسماعيل ووصول علي ناصر محمد إلى السلطة، وأرضى كلاً من السعودية، ودول الخليج، والولايات المتحدة الأمريكية، وتمكن في الوقت نفسه من تدعيم علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك أستطاع النظام أن يتوازن على الصعيد الداخلي وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي.

المرحلة الثالثة:

تمكن صالح في هذه المرحلة من استكمال بناء قاعدة النظام في الداخل، حيث تمكن من توطيد العلاقة مع رموز ورؤوس البنية القبلية، وعلى رأس هذه الرموز الشيخ الأحمر. فالرئيس صالح ينحدر من سنحان، وهي إحدى بطون قبيلة حاشد، أقوى القبائل اليمنية وأكثرها تماسكاً ونفوذا، فرأى مشائخ حاشد وعلى رأسهم الأحمر في حكمه تطوراً إيجابياً لصالحهم. وفي الوقت نفسه عمل علي عبدالله صالح على احتواء بقية المشائخ، إذ قام في 8 أبريل/نيسان 79م برفع عدد أعضاء مجلس الشعب إلى 159 عضواً، منهم 63 شيخاً، أي ما يعادل 40٪ من قوام المجلس[3]، وعين كلاً من الشيخ سنان أبو لحوم، والشيخ أحمد علي المطري، والشيخ صادق أمين أبو رأس أعضاءً فيه[4]. وشكل مجلساً استشارياً يتكون من 15 شخصاً[5]، وأوكل إلى بعض المشائخ إدارة بعض المؤسسات، وغض الطرف عن تجاوزاتهم المالية. وعمل على استقطاب بعض المشائخ وركزهم في مناصب استشارية صورية، بحجة حاجته لمشورتهم، وأغدق عليهم الأموال. كما خلق الأرضية المناسبة لانخراطهم في العمل التجاري، بإعفائهم من الالتزامات الضريبية والجمركية، فاندفع البعض في هذا الميدان، حتى أصبحوا أصحاب مؤسسات وشركات وبيوت تجارية كبرى، تفرغوا لإدارتها، وبقي البعض يجمع بين المنصب الحكومي والعمل التجاري. وعمل على دفع أبنائهم للانخراط في السلك العسكري، والدبلوماسي، والابتعاث إلى الخارج، وخصهم بأفضل المنح، وابتعثهم إلى أرقى الجامعات، بصرف النظر عن أهلية الكثير منهم. وقام باستقطاب المشائخ والمتنفذين وقادة الرأي في الأرياف، وأدرج أسماءهم في سجلات مصلحة شؤون القبائل، التي تصرف لهم مرتبات

1 - د. أولنغ بيرسبيكين، اليمن واليمنيون في ذكريات دبلوماسي روسي، ط1، ترجمة اسكندر كفوري، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2005م، ص 342.

2 - فيصل جلول، مصدر سابق، ص 68،69

3 - د.محمد محسن الظاهري، ، الدور السياسي للقبيلة في اليمن، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م، ص187.

4 - مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، مصدر سابق ص226، و جمال الدين أحمد السالمي، مصدر سابق، ص247.

5 - د.محمد محسن الظاهري، مصدر سابق ص188.

شهرية ثابتة مقابل ولائهم[□]، وبذلك ربط مصير كل هؤلاء بمصير النظام. مما أعطى النظام عمقاً اجتماعياً داخل البنية القبلية للمجتمع اليمني.

وقد استفاد صالح من تجربة صراع الستينيات والسبعينيات التي أكدت أن محور الصراع كان على المال، والمنصب العام، وأن المال والمنصب العام هما المحركان الأساسيان للصراع طوال العقدين الذين أعقبا قيام الثورة، ويمكن لمن يقف على رأس النظام أن يطوع بالمال، والمنصب العام تلك القوى النافذة والخطيرة.

وبعد أن سيطر على مركز القوة في النظام وهو المؤسسة العسكرية، التي كانت مصدر كل تغيير في اليمن منذ عام 1948م، عمد إلى خلق وإيجاد واجهة عصرية للنظام، فشرع في تشكيل لجنة للحوار الوطني من 51 شخصية، وأوكل إليها إعداد مشروع الميثاق الوطني[يز]، الذي قام على أساسه المؤتمر الشعبي العام في أغسطس عام 1980م، والذي ضم 1000 شخصية، عين منهم الرئيس 300 شخص[تز]، والبقية تم انتخابهم انتخاباً صورياً. وجاءت فكرة المؤتمر الشعبي والميثاق الوطني بعد المواجهات مع الجنوب عام 79م، وكان الهدف منه إيجاد صيغة سياسية ومنظومة فكرية يمكن أن تصبح مساحة مشتركة تجمع بين القوى الفاعلة الوطنية والإسلامية والعلمانية[يز]. ثم عمد إلى إيجاد برلمان صوري، مهمته إصدار التشريعات التي يريدها النظام. وحكومة ذات طابع تنفيذي، لا تتخذ القرار من الناحية الفعلية، وإنما تنفذ سياسة مركز النظام، وتتحمل المسؤولية أمام الشعب، في حالة إخفاق أو تعثر تلك السياسة. وعمد إلى استكمال البناء المؤسسي للدولة فأصدر قانون خدمة الدفاع الوطني، الذي ترافق صدوره مع ظروف المواجهة مع الجنوب، عام 79م، وتم إنشاء وزارة الكهرباء والمياه عام 81م، ومؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية، والمعهد العالي للقضاء في العام نفسه[سم]. ثم تم استكشاف النفط، والبدء في بناء سد مأرب في منتصف الثمانينات، فأصبح النظام في وضع مستقر. وعزز من استقراره أحداث 13 يناير 86م في الجنوب، التي جعلت القيادة الجنوبية في وضع دفاعي، حيث خرج منها النظام في الجنوب ضعيفاً مهيض الجانب، لا يخشاه أحد، فتعززت مكانة الشمال التي أصبحت تستضيف معسكرات على ناصر محمد[شم]، وبالتالي تخلصت من أحد فكي الكماشة التي وضعت الشمال في فضائها لسنوات طويلة.

لقد أسس علي عبدالله صالح تركيبة شبه محكمة، ولكنها رغم ذلك لا تخلو من ثغرات. فالقيادة العسكرية بهذه التركيبة هي نخبة مغلقة، يصعب تجديدها، وإن جددت ففي مواقع هامشية، ومن داخل الفصيل القبلي نفسه. فأصبح يُنظر إليها على أنها أصبحت عقبة كأداء في طريق تحديث وتطوير المؤسسة العسكرية، وبناء جيش محترف. لا سيما وأن أغلب القيادات وأكثرها نفوذاً شخصيات ليست على الدرجة المطلوبة من التعليم. ويزيد من صعوبة هذا الوضع سرعة الحراك داخل المؤسسة العسكرية، حيث أن الكليات والمعاهد العسكرية ترفدها سنوياً بآلاف الكوادر، فيجد هؤلاء أنفسهم وقد وضعوا في مواقع هامشية لا تتناسب مع كفاءاتهم، ومهاراتهم. في حين أن قياداتهم هي عناصر شبه أمية، ومؤهلها الوحيد هو انتماؤها القبلي. ومن أبدى تذمراً من هؤلاء أحيل إلى السلك المدني، أو إلى التقاعد المبكر حتى ولو كان لا يزال في ريعان الشباب. الأمر الذي خلق مشاعر عدائية متنامية في أوساط الجيش، ورسخ قناعة لدى الكثير من ضباطه بأن الجيش قد خرج عن الأهداف

---

1 - د. ناصر محمد ناصر، الأزمة السياسية اليمنية، مصدر سابق، ص 13.

2 - أوراق المؤتمر التأسيسي للمؤتمر الشعبي العام، اللجنة الدائمة، صنعاء، 1981م، ص12

3 - نفس المصدر السابق، ص12.

4 - مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، مصدر سابق، ص236،237.

5 - فيصل جلول ، مصدر سابق، ص82.

6 - لمزيد من التفاصيل حول تأثير أحداث 13 يناير أنظر (حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية دراسة في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة، ط1، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994م، ص94،95 ، ود. مهيوب غالب أحمد، المسار التاريخي للوحدة والتحديات التي رافقت قيامها، الوحدة من الحلم إلى الواقع في ندوة الوحدة اليمنية والألفية الثالثة، جامعة إب، مدينة إب، 2007م، ص 205)

المنوطة به، وأصبح جيشاً مكرساً لحماية سلطة ونفوذ ومصالح المركب العسكري القبلي. زد على ذلك تفشي الفساد في المؤسسة العسكرية، وترهلها بازدياد عدد المنتفعين من المشائخ، والوجهاء، الذين منحهم النظام الرتب العسكرية الرفيعة، والمرتبات الشهرية مقابل ولائهم له، رغم أنه لا صلة لهم بالجيش والعمل العسكري، وتقتصر علاقتهم به على استلام مرتباتهم آخر كل شهر. الأمر الذي جعل المؤسسة العسكرية بهذه الصفة ذات أثر سلبي على الاقتصاد الوطني، لا سيما وأنها بمنأى عن أية محاسبة. يضاف إلى ذلك بناؤها القائم على أن تكون مؤسسات عسكرية في مواجهة بعضها البعض وليس مؤسسة واحدة، فهي تفتقر إلى العقيدة العسكرية وإلى وحدة الهدف. كما أن العلاقة داخل الفصيل القبلي الممسك بزمامها ككل، وداخل المركب العسكري القبلي على وجه التحديد هي علاقة تصادمية كما برهنت الكثير من الأحداث، ولا يجمعهم سوى الخوف من أن تتفاقم خلافاتهم فيفلت زمام السلطة من بين أيديهم، فتكون نهاية الجميع. ولكن بالمقابل ينبغي ألا ننسى أن هذه التركيبة بكل مقوماتها وعللها ونواقصها، هي التي أبعدت عن اليمن شبح الانقلابات العسكرية والفوضى، طوال العقود الثلاثة المنصرمة، وأوجدت درجة من الاستقرار لم يعرفها اليمن طوال تاريخه الحديث المتسم بالاضطراب وعدم الاستقرار. وإن كان هناك خلاف حول محتوى ومغزى هذا الاستقرار، والنتائج والآثار المترتبة عليه، إلا أنه واقع لا يمكن إنكاره في كل الأحوال.

إن خلاصة تجربة حكم نظام 17 يوليو منذ عام 1978م تمثل الذروة التي وصلت إليها صيرورة الصراع الاجتماعي في شمال اليمن، فمن وضع شبه متوازن بين اليمين واليسار إبان حكم السلال، إلى وضع غلب فيه اليمين على اليسار إبان حكم الإرياني، إلى وضع بدأ فيه اليسار يستعيد بعض مكانته إبان حكم الحمدي، وإن كان ملغوماً بتفرد الحمدي، وعدم رغبته في المشاركة، ثم إلى وضع سيادة اليمين وإلغاء اليسار، وتحويل الجمهورية إلى حكم أسري وراثي، باستفادتها من أخطاء التجارب السابقة.

لقد تفرد نظام 17 يوليو بسابقتين ميزتاه عما سبقته من تجارب، وهما الفساد المصحوب بالاستبداد والتهميش، وتسييس المؤسسة التعليمية. وقد أفضى الأول إلى بروز النزعة المناطقية في المحافظات الجنوبية، التي عرفت تاريخياً بمنزعها الوحدوي البارز، وأفضى الثاني إلى بروز النزعة المذهبية في محافظة صعدة والمناطق المجاورة لها.

خاتمة ورؤية مستقبلية

بناءً على ما سبق وتأسيساً عليه يرى الباحث أن فرضية البحث صحيحة، حيث أن نفوذ البنية الاجتماعية التقليدية أخذ يسير في خط بياني صاعد. فقد وجدت القبيلة موطئ قدم لها في النظام الجمهوري منذ أيامه الأولى،

في عهد السلال، حيث أصبح بقاء النظام وقدرته على مواجهة خصومه من القوى الملكية المدعومة من الخارج مرهوناً بتحالفه مع شيوخ القبائل، وما لبثت القبيلة عبر شيوخها أن بدأت في مد نفوذها إلى كافة أرجاء البلاد عبر المواقع القيادية التي احتلها شيوخها في جهاز الدولة. ثم تمكنت في عهد الإرياني من توظيف الدعم والنفوذ السعودي لإقصاء اليسار، وتجذير قاعدتها الاجتماعية عبر المكون الأصولي ببعده الثقافي والسياسي الآخذ في التنامي في العدد والقوة. وكادت الأسرة في عهد إبراهيم الحمدي أن تطل برأسها، حين أخذ الحمدي في تدعيم وتسليح وتقوية لواء العمالقة الذي يقوده أخوه عبد الله الحمدي، إلا أن هذه المسيرة لم تكتمل بسبب اغتيال الرجل. ومع وصول على عبد الله صالح إلى السلطة، وإسناد كافة المواقع القيادية في المؤسسة العسكرية إلى أفراد أسرته وأبناء عشيرته، نستطيع القول بأن النظام الجمهوري قد سقط برمته في يد البنية الاجتماعية التقليدية ممثلة في الأسرة. وبذلك تكون عقارب الساعة قد دارت دورة كاملة، من أسرة حاكمة في عهد بيت حميد الدين، إلى نظام جمهوري يفتقر إلى قاعدة اجتماعية، ما لبث أن أخذ في الترنح والتراجع أمام ضربات البنية الاجتماعية التقليدية، إلى عودة الأسرة مرة أخرى إلى سدة الحكم تحت مسمى جمهوري.

وعليه فإن أهم النتائج التي يمكن استخلاصها فيما يتعلق بمسار الصراع بين البنية الاجتماعية والنظام السياسي تمثل في الآتي:

1 - تغيير فوقي أطاح بالنظام الملكي، وأتى بنظام جمهوري، لا يرتكز على واقع اجتماعي.

2 - تأخر وعي قادة الثورة بأهمية خلق قاعدة اجتماعية مدنية يرتكز عليها النظام، وتكون ضماناً لاستمراره وبقائه. وعندما أدركوا ذلك في وقت متأخر لم يتمكنوا من الشروع في خلق تلك القاعدة.

3 - سيطرة القوى المحافظة، بمساعدة البيئة الخارجية المحيطة، على البنية الاجتماعية، وإعادة صياغتها جذرياً كقاعدة للقوى المحافظة.

4 - انقسام الوعي الاجتماعي إلى وعي جماهيري، يرى أن هناك إمكانية لبناء دولة حديثة، متى ما توفرت القيادة والإرادة السياسية، ووعي سلطوي يرى أن بقاء السلطة مرهون بالرهان على القوى المحافظة المؤثرة.

5 - غلبة الوعي الثقافي السلطوي المسيطر ذو الطابع النفعي، الذي أعاق بروز ثقافة عصرية قائمة على مبدأ المساءلة، وكرس ثقافة نفعية في أوساط النخبة السياسية والثقافية، سايرت المركز في الانقضاض على ما تبقى من أنقاض النظام الجمهوري.

6 -إن تكريس الدولة لخدمة مصالح أسرة بعينها ووأد النظام الجمهوري الذي يعتبر وعاءً وطنياً يسع الجميع، قد أدى إلى بعث وتوليد الانتماءات دون الوطنية، كالمناطقية، والمذهبية.

7 - إن الثقافة السياسية اليمنية، شأنها شأن الثقافة السياسية في العالم العربي، قد سارت في خط بياني هابط، ابتداءً من القومية في الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم، ثم الوطنية القطرية في السبعينيات والثمانينيات، ثم المذهبية والمناطقية، التي تفشت مع بداية الألفية الثالثة. هذا علماً بأن العوامل الداخلية كالفساد، والاستبداد، والتهميش، والإقصاء، وتسييس المؤسسة التعليمية، كانت هي العوامل الأقوى والأبرز في خلق هذا الانحدار الثقافي.

إن استمرار هيمنة الأسر المتعاقبة على حساب المشروع الوطني، سيؤدي إلى تكريس وسيادة الانتماءات دون الوطنية، كالمناطقية والمذهبية، وهذا سيؤدي بدوره إلى تكريس واقع تفسخ الدولة وتمزيق الوطن. إن الأسر المتعاقبة لا تدرك أنه بإلغائها للنظام الجمهوري قد ألغت الدولة، وألغت الوطن ككل، وفتحت الباب أمام الانتماءات الضيقة التي ستجرف كل من يقف أمامها، وتعيد اليمن إلى أتون صراعات العصور الوسطى.

وبناءً على ما سبق فالباحث يرى أن الحل الذي يمكن أن يسع الجميع والذي يمكن أن يخرج الدولة والمجتمع من واقع الاحتراب والتجزئة المتكرر يتمثل في الآتي:

1 - فصل رئاسة الدولة عن رئاسة الحزب الحاكم، وإجراء انتخابات بعيدة عن وصاية وهيمنة المركز، تُسلم فيها السلطة للحزب الفائز فيها، مع بقاء المؤسسة العسكرية، بعد إعادة بنائها، في وضع حيادي كضمان لاستمرارية وبقاء الدولة.

2 - اعتماد النظام البرلماني، الذي من شأنه أن يحرر قطاع الأعمال ومؤسسات الطبقة الوسطى كالنقابات والاتحادات، ويعيد إليها الحياة التي ستُفعّل دورها وتأثيرها الاجتماعي والسياسي، وتجعل منها روافع وآليات ووسائل تغيير، بدلاً من آليات ووسائل للكبح والجمود. وأعتقد أن الجميع لن يكون أمامهم من خيار سوى القبول بهذا الحل الوسطي، تحت ضغط الأزمة، شريطة أن تؤمن الحكومة المنتخبة للمؤسسة العسكرية موازنتها، مقابل التزام من قبلها بعدم التدخل في شؤون الحكومة، بحيث يصبح للحكومة مطلق الحرية في إدارة بقية مؤسسات الدولة، وإدارة عملية التنمية في البلاد.

3 - تطبيق القائمة النسبية التي من شأن تطبيقها أن يربط المواطن بالحزب بدلاً من الشيخ، وبالتالي يحرر المواطن من هيمنة شيوخ القبائل، والقوى المحافظة، ويخلق لدى المواطن روح الاستقلالية والندية، في مواجهة تلك الزعامات، ويخرجه من واقع الهيمنة والتبعية، إلى فضاء المواطنة المتساوية. كما أن تطبيق القائمة النسبية سيساعد على مد نفوذ وسلطة الدولة على كل أراضي الجمهورية، وبالتالي يحرر كلاً من الدولة والمواطن من ابتزاز تلك الزعامات، ويكرس الأموال التي تخصصها الدولة لشراء ولاء تلك الزعامات لعملية التنمية، وسيدفع الأحزاب إلى التنافس على استقطاب الشخصيات الاجتماعية المؤهلة والفاعلة والقادرة على التأثير، ومن ثم صياغة برلمان نوعي فاعل ومؤثر، يستطيع أن يضع الحكومة تحت مظلة رقابية صارمة، ويرهن بقاءها واستمرارها بقدرتها على تحقيق أهدافها.

4 -إعادة صياغة المؤسسة التعليمية ومناهجها وفق استراتيجية علمية ووطنية، يتم فيها إلغاء كل مؤسسات ومدارس وكتاتيب وحلقات التعليم الأهلي، ذات المنزع السلفي والمذهبي المتطرف، وإعادة صياغة المناهج التعليمية ومقرراتها الدينية وفق رؤية علمية ووطنية تسع الجميع وتجسد معنى الوحدة الوطنية. وهذه هي الضمانة التي يمكن بها إعادة اللحمة إلى جسد البنية الاجتماعية المتجهة نحو التفسخ والانحلال، بفعل سياسة الفساد والإقصاء والتهميش وتسييس المؤسسة التعليمية، التي فتحت المجال أمام التعليم الأهلي الذي تحكمه رؤى وتوجهات دون وطنية، تضيق بالآخر والمختلف، وتجسد كل معاني الانغلاق على الذات. إن المؤسسة التعليمية هي حجر الزاوية في بناء الإنسان، وليس بوسع اليمنيين أن يعيشوا بسلام لا مع أنفسهم ولا مع العالم المختلف والمتغير ما لم يتمكنوا من بناء مؤسسة تعليمية عصرية بعيدة عن التوظيفات السياسية الضيقة.

على أن الحل الجذري يتمثل في ضرورة فك الارتباط بين الأسر المتعاقبة والمؤسسة العسكرية، فهذا الارتباط والتداخل هو الذي يولّد الفساد والاستبداد، ويحول دون نمو وتطور العمل المؤسسي. إن هذه الخطوة المتمثلة في ضرورة فك الارتباط تمثل عنق الزجاجة بالنسبة لمسيرة التطور السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي في اليمن. وإن تمكنت اليمن من اجتيازه بسلام، فإنها ستفتح أمام أبنائها فضاء التطور السلمي، والتدريجي، البعيد عن الاضطرابات والتقلبات الحادة، وإن لم تتمكن من ذلك، فإن كل الاحتمالات قائمة بما فيها إمكانية تكريس واقع التجزئة والفوضى والاحتراب.

قائمة المصادر

أولاً: الموسوعات:

1 - الحاج، كميل، الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2000م.

2 - الموسوعة السياسية، ط1، جـ4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981م.

3 - وجدي، محمد فريد، دائرة معارف القرن العشرين، جـ 10، دار المعرفة، بيروت، 1971م.

ثانياً:المذكرات والوثائق:

1 - الأحمر،عبد الله بن حسين، مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، قضايا ومواقف، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، 2007م.

2 - أبو لحوم، سنان، اليمن حقائق ووثائق عشتها، جـ2، جـ3، مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء، 2002م.

3 - السلال، عبد الله وآخرون ، ثورة اليمن الدستورية، تأليف المشير عبد الله السلال وآخرون، مركز البحوث والدراسات اليمنية، صنعاء، 1985م.

4 - العيني، محسن، خمسون عاماً في الرمال المتحركة، قصتي مع بناء الدولة الحديثة في اليمن، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2001م.
5 - قرار تشكيل أول مجلس وزراء جمهوري(ندوة الثورة اليمنية)، جـ1، دائرة التوجيه المعنوي، صنعاء، 2004م.
6 - أوراق المؤتمر التأسيسي للمؤتمر الشعبي العام، اللجنة الدائمة، صنعاء، 1981م.
7 -آيلد، مايكل، يوميات ووثائق، وثائق ندوة الثورة اليمنية، 1962 -1967م، دائرة التوجيه المعنوي، صنعاء، 2008م.

ثالثاً: الكتب:

1 - أحمد، مهيوب غالب(دكتور)، المسار التاريخي للوحدة والتحديات التي رافقت قيامها، الوحدة من الحلم إلى الواقع، في ندوة الوحدة اليمنية والألفية الثالثة، جامعة إب، مدينة إب، 2007م
2 - الأشول، ناجي علي، الجيش والحركة الوطنية في اليمن، 1919 - 1969م، مطابع الشؤون العامة والتوجيه المعنوي للقوات المسلحة، صنعاء، 1986م.
3 - الموند، جبرايل إيه، وجي بنجهام باول الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية، ط1، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، .1998
4 - أوبلاس، أدجار، الحرب في اليمن، دراسة في الثورة والحرب حتى عام 1970، ترجمة محمد عبد الخالق لاشين، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، قطر، الدوحة، 1985م.
5 - أبو طالب، حسن(دكتور)، الوحدة اليمنية دراسة في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994م.
6 - ايلينا، جلوبوفسكايا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، ط1، ترجمة محمد علي البحر، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، 1994م.
7 - البردوني، عبد الله، اليمن الجمهوري، ط5، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، صنعاء، 1977م.
8 - برو، شارل سان، العربية السعيدة منذ القدم إلى عهد علي عبد الله صالح موحد اليمن، ط1، ترجمة فارس غصوب، بيروت، 1999م.
9 - بيرسبيكن، أولنغ(دكتور)، اليمن واليمنيون في ذكريات دبلوماسي روسي، ط1، ترجمة اسكندر كفوري، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2005م.
10 - بدر، أحمد(دكتور)، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط7، وكالة المطبوعات، الكويت، .1984
11 - ترسيسي، عدنان، بلاد سبأ وحضارات العرب الأولى، ط2، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1990م.
12 - الثور، عبد الله أحمد، ثورة اليمن، ط2، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1974م.
13 - جلول، فيصل، اليمن الثورتان، الجمهوريتان، الوحدة، 1962 - 1994م، ط2، دار الجديد، بيروت، 2000م.
14 - الحداد، محمد يحي، التاريخ العام لليمن، جـ5، ط1، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 1986م.
15 - إبراهيم درويش "دكتور"، علم السياسة، دار النهضة العربية، بيروت. 1975م.
16 - دريش، بول، الدولة والقبائل في تاريخ اليمن، ، ترجمة علي محمد زيد، مركز البحوث والدراسات اليمنية، صنعاء، ب.د.ت.
17 - الرحومي ، أحمد، وآخرون، أسرار ووثائق الثورة اليمنية، دار العودة بيروت، 1978م.

18 - الزبيري، محمد محمود، مأساة واق الواق، ط2، دار الكلمة، صنعاء، 1985.
19 - السالمي، جمال الدين أحمد(دكتور)، دور القيادات السياسية اليمنية في تحقيق الوحدة، 1962 - 1990م، دار جامعة ذمار للطباعة والنشر، اليمن، ذمار، 2009م.
20 - الشهاري، محمد علي(دكتور)، مجرى الصراع بين القوى الثورية والقوى اليمينية منذ قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م، وحتى قيام حركة 13 يونيو 1974م، مطابع 14 أكتوبر، عدن، 1990م.
21 - صعب، حسن(دكتور)، علم السياسة،ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1966م.
22 - الصايدي، أحمد قائد (دكتور)، حركة المعارضة اليمنية في عهد الإمام يحي بن محمد حميد الدين، ط1، دار الآداب، بيروت، 1983.
23 - الظاهري، محمد محسن(دكتور) الدور السياسي للقبيلة في اليمن، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م.
24 - عفيف، أحمد جابر، الحركة الوطنية في اليمن، ط1، دار الفكر، دمشق، 1982م.
25 - عمر، سلطان أحمد، نظرة في تطور المجتمع اليمني، ط1، مركز البحوث والدراسات اليمنية، صنعاء، 1969م.
26 - القاسمي، خالد محمد، الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً، منشورات مجلة مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، 1985م.
27 - ناصر، محمد ناصر (دكتور)، البحث العلمي أطره وأدواته ومناهجه، ط2، مكتبة الصادق، صنعاء، 2007م.
28 - د. ناصر محمد ناصر(دكتور) الأزمة السياسية اليمنية، 1990 - 1994م، (كتاب غير منشور).
29 - هاليداي، فريد، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية، ط3، تعريب د. محمد الرميحي، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982م.

رابعاً: الصحف:

1 -صحيفة الجمهورية، العدد 2253، 14 يونيو 1974م.(البيان السياسي لرئيس مجلس القيادة إبراهيم الحمدي).